الأمم المتحدة S/PV.5104

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥١٠٤**

الجمعة، ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بعلي	(الجزائر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد دي بلاثيو إسبانيا
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدشي
	رومانيا	السيد موتوك
	شيلي	السيد دونوسو
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بردي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-65203 (A)

0465203

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الاعمال

أُقر جدول الاعمال.

التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان من جراء الأعمال الإرهابية

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إندونيسيا وتايلند واليابان يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات.

تقرر ذلك.

أدعو سعادة السفير مونيوز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وينعقد مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة سيستمع المجلس إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٧٦ (١٩٩٩)، بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات. وأعطي الكلمة للسفير مونيوز.

السيد مونيوز (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، أشكركم، السيد الرئيس، على منحي هذه الفرصة لإبلاغ المجلس بأعمال لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان أثناء الـ ١٢٠ يوما الماضية. ويؤسفني أنني لن أتمكن من تقديم تلك المعلومات باللغة الإسبانية، كما كنت أرغب، لكن الترجمة الإسبانية للوثيقة الصادرة باللغة الانكليزية لم تكن متوفرة قبل وقت يسمح لي بأن أدلي بهذه الإحاطة الإعلامية بلغة مولدي. وعلى أية حال، سأكون ممتنا للأمانة العامة إن تفضلت بإتاحة تلك الترجمة.

(تكلم بالانكليزية)

أدلي اليوم بالإحاطة الإعلامية الخاصة بالـ ١٢٠ يوما الماضية عملا بأحكام الفقرة ١٢ من القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) وهذه ستكون إحاطتي الإعلامية الأخيرة بصفتي رئيسا للجنة.

ومنذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة ركزت اللجنة على مجموعة من المسائل الهامة في جدول أعمالها. وأشيد هنا بأعضاء اللجنة على جهودهم الشاقة ونهجهم الاستباقي. واجتمعت اللجنة ١٣ مرة معظمها في جلسات غير رسمية.

في النصف الثاني من شهر أيلول/سبتمبر، نظرت اللجنة بتفصيل دقيق في التقرير الأول لفريق الرصد (S/2004/679، المرفق)، وبشكل خاص التوصيات الواردة فيه. وكانت مناقشات اللجنة، بمساهمة نشيطة من فريق الرصد، هامة من عدة نواح. أولا، سمحت بفهم أفضل للقضايا المختلفة التي يبرزها التقرير مثل الجوانب التقنية

المرتبطة بتجميد الأصول والجوانب القانونية لقائمة اللجنة والقوائم الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، مكنت المناقشة اللجنة من تحديد التوصيات التي ستتناولها مباشرة أو مع فريق الرصد بما يسمح بتحسين إضافي لعمل الجهازين كليهما. وشملت المناقشات أيضا التوصيات التي تتطلب مزيدا من العمل لتطويرها وتحويلها إلى أدوات إرشادية عملية، والتي يستحسن، بالتالي، مناقشتها بتعمق فيما يتصل بالتقرير الثاني لفريق الرصد.

وأثناء فترة الإبلاغ، تلقت اللجنة إحاطتين إعلاميتين متخصصتين. الأولى في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر من البروفيسور روهان غوناراتنا، الخبير المشهور في مكافحة الإرهاب ومؤلف كتاب عن القاعدة، وفر فيها رؤاه المتعمقة عن تطور عمليات القاعدة أثناء الأعوام القليلة الماضية وعن تهديد الإرهاب الكامن بشكل عام. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قدم السيد رونالد نوبل، الأمين العام لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) إحاطة إعلامية للجنة عن عمل منظمته وحدد المجالات التي يمكن فيها تعزيز التعاون العملي بين الإنتربول واللجنة، بما في ذلك من خلال مشاركة الممثل الخاص للإنتربول، الدكتور ألريخ كيرستن، الذي يعمل هنا في نيويورك في اجتماعات اللجنة. ودعا السيد نوبل أيضا أعضاء فريق الرصد إلى زيارة مقر الإنتربول في ليون لمناقشة القضايا الفنية.

وواصلت اللجنة العمل على تحسين المبادئ التوجيهية لطريقة أداء عملها.

وبذلت اللجنة أيضا جهودا كبيرة في صياغة تقييمها الخطي عملا بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وكان من المفروض أن تقدم اللجنة ذلك التقييم قبل اعتماد القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ بوصفه مدخلا لمزيد من التحسينات في نظام الجزاءات. ولكن بسبب العدد القليل من تقارير التنفيذ، تأجل إعداده حتى موعد لاحق، مع توقع صدور تحليل متعمق عن فريق الرصد. وبفضل التحليل الجيد من فريق الرصد لجميع التقارير الـ ١٣٠، الذي صدر في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر، تمكنت اللجنة من التوصل إلى الاستنتاجات الخاصة بها. وسيتاح عما قريب التقييم التحليلي الخطي لتنفيذ دول الأمم المتحدة، التقييم الأول من نوعه في لجنة الجزاءات هذه أو أي لجنة أخرى. وأهيب بالدول الأعضاء كافة أن تولي هذا التقييم كبير اهتمامها.

وإضافة إلى القضايا التي ناقشتها آنفا، ظلت اللجنة تنظر في طلبات لإضافات وتغييرات في القائمة. وأثناء فترة الإبلاغ، وافقت اللجنة على إضافة فرد واحد وثلاثة كيانات إلى القائمة. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت اللجنة على إدخال تصويبات تقنية مكثفة على قائمتها، بالصيغة التي قدمها فريق الرصد. وبتت اللجنة أيضا في أربعة إبلاغات من الدول عملا بالقرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢).

وواصل رئيس اللجنة الاتصال مع رئيس لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ومع الممثلين الدائمين للدول في نيويورك بشأن القضايا المهمة لعمل اللجنة.

اسمحوا لي الآن أن أشير إلى أنشطة فريق الرصد. منذ تقديمي آخر إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن، ساعد فريق الرصد اللجنة بصورة منتظمة في رصد تنفيذ الدول لتدابير الجزاءات ووفر فريق الرصد للجنة تحليلا مفصلا للمعلومات الواردة في تقارير تنفيذ الدول عملا بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). وركز فريق الرصد في تحليله على النجاحات التي حققتها الدول والتحديات التي تواجهها في تنفيذ تجميد الأصول والحظر على السفر وحظر توريد الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الفريق للجنة، بغرض الحصول على

موافقتها، عددا كبيرا من التصويبات التقنية تتعلق بـ ٥٠ فردا و ١٠ كيانات في القائمة جمعها الفريق عن طريق الاتصالات مع ٨٠ دولة من الدول الأعضاء وكذلك من خلال استخراج المعلومات ذات الصلة من تقارير التنفيذ. وفي وقت سابق من هذا الشهر، قبلت اللجنة ما يكاد يصل إلى جميع التصويبات المقترحة، باستثناء تصويبات قليلة لا يزال النظر فيها جاريا.

وقد واصل فريق الرصد تشجيع الدول التي لم تقدم تقارير على تقديمها، مثلما يطلب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ونتيجة لجهود الفريق، استوفت أربع دول أخرى التزاماتها في ذلك الصدد.

وقد عمل فريق الرصد على نحو وثيق مع اللجنة وتلقى منها دعوات لحضور ما يكاد يصل إلى جميع الاجتماعات غير الرسمية. وعلى نحو متواتر، سعى أعضاء اللجنة إلى الحصول على آراء أعضاء الفريق. وقد عزز الفريق أيضا الروابط المباشرة مع كثير من الدول الأعضاء والهيئات الإقليمية وأجهزة الأمم المتحدة المعنية الأخرى. وزار الفريق عدة دول في جنوب شرقي آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والأمريكتين. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الفريق مساعدة خبراء لي أثناء رحلاتي، ومؤخرا رافقني أحد خبراء الفريق في زياراتي إلى ليبيا وإيران وسويسرا. وواصل الفريق توفير تقارير زاخرة بالمعلومات عن الزيارات بعد العودة من تلك الرحلات بقليل.

وعقد فريق الرصد اجتماعات منتظمة مع خبراء من لجنة مكافحة الإرهاب وأسس رابطة وثيقة مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. وناقش أيضا مساهمته المحتملة في عمل لجنة القرار ١٥٤٠ والفريق العامل الذي أنشئ حديثا عملا بالقرار ١٥٦٦ (٢٠٠٤).

واسمحوا لي أن أتطرق الآن إلى تعاون اللجنة مع الدول الأعضاء.

وعملا بالفقرة ١١ من منطوق القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، توخت اللجنة جعل الأعضاء يخوضون حوارا أكثر نشاطا. وفي عدة بيانات عامة أدليت بها، شجعت الدول على اغتنام الفرصة للاجتماع مع اللجنة بغية إجراء مناقشات أكثر عمقا بشأن المسائل ذات الصلة. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت اللجنة بيانا صحفيا (SC/8208)شجعت فيه الدول الأعضاء على الاتصال ببعثة بلدي في ذلك الصدد. وقد وافقت اللجنة على الاجتماع مع ممثلين عن دولة من الدول الأعضاء. وأعتقد أن الاجتماع سيعقد في بداية العام المقبل وأنه سيكون الأول من سلسلة اجتماعات ستعقد مع الدول الأعضاء المعنية. ويمكن للجنة أن تتعلم الكثير من الدول الأعضاء بشأن شواغلها ونجاحاتها.

والطريقة الأخرى التي حصلت بها اللجنة على معلومات مفيدة بشأن جهود الدول الرامية إلى التنفيذ، كانت عبر الزيارات التي قمت بها إلى دول مختارة. ومنذ أن قدمت آخر تقرير إلى المجلس، قمت برحلتين قادتاني إلى الفلبين وكمبوديا وتايلند وأستراليا والجماهيرية العربية الليبية وجمهورية إيران الإسلامية وسويسرا. فخلال الرحلة الأولى، كان يرافقني السفير لاورو باخا، ممثل الفلبين، والوزير المستشار تشنغ جنغي، ممثل الصين، والمستشار هاينرش هوبت، ممثل ألمانيا. وقد انضم إلي خلال الزيارة الثانية كل من السفير إينييغو دي بالاثيو، ممثل إسبانيا، والوزير المستشار ترايان فيليب، ممثل رومانيا، والسيد فرانك كاسباريان، ممثل فريق الرصد. كما رافقني في كلتا الرحلتين السيد أولريك أنفيلدت – مولروب، ممثل الأمانة العامة، والسيدة كارلا سيراتزي، من بعثة بلدي.

وفي كل البلدان التي اجتمعنا فيها بالرؤساء، ورؤساء الحكومات، والوزراء والمسؤولين الكبار الآخرين، لاحظت تفانيا بالغا في تنفيذ تدابير الجزاءات، على الرغم من وجود مستويات متفاوتة من حيث التنفيذ الفعلي. وهناك وعي متزايد بالتهديد المتواصل الذي تشكله القاعدة وطالبان. ومن الواضح أن بعض الدول بحاجة إلى المزيد من المساعدة من جانب المجتمع الدولي، وإنني سأسعى جاهدا لضمان زيادة الوعي بهذا الشأن.

وفي أغلب البلدان، ناقشنا قائمة اللجنة، التي ما زالت الدول تعرب عن القلق إزاء نوعيتها. وكنت أذكر دائما تفهم اللجنة لذلك القلق، وأشدد على كون نوعية القائمة لا يمكن أن تكون إلا كما يسمح بها الدول الأعضاء، على أن تقدم بعض الدول أية إضافات أو تغييرات جديدة وبيانات الهوية ذات الصلة. كما أكدت على أهمية تقديم الدول لعدد أكبر من الأسماء إلى اللجنة.

وتواصل الدول إلقاء القبض على الأفراد ذوي الصلة بالقاعدة، وتقديم الأسماء لتدرج في قائمتنا، واتخاذ التدابير للحيلولة دون تمويل الإرهاب. فعلى سبيل المثال، من بين البلدان التي تم زيارتها خلال هذه المدة، أعلنت الفلبين وليبيا أنهما تنويان تقديم عدد مهم من الأسماء لتدرج في قائمة اللجنة، وأنهما بصدد تحضيرها. وقد جمدت إيران أصولا مهمة في أربعة حسابات مختلفة لشخص مدرج اسمه في قائمتنا، وهو السيد قلب الدين حكمتيار، كما اعتقلت عددا من عناصر القاعدة. وأخطرتنا السلطات الإيرانية أيضا أنه تستخدم عمليات تجارية لتمويل الإرهاب. وقد أُبلغنا بأن عراقيا كان يدير شركة في إيران باع خضرا فاسدة لزبائن في بلد آخر في المنطقة ودفعوا في مقابلها أثمانا باهظة بشكل غير عادي للمزودين.

وقد أعرب محاورونا في سويسرا عن قلقهم إزاء المعايير الإجرائية التي تطبقها اللجنة، وطرحوا تساؤلات أخرى بشأن مسائل حقوق الإنسان فيما يتعلق بالقائمة الموحدة. كما أشاروا إلى وجود ثغرة تعطي للمستهدفين المحتملين ما يكفي من الوقت لإزالة أموالهم حين ينشئ مجلس الأمن نظاما جديدا للجزاءات. وقد قدموا لنا تفسيرات، في ذلك الصدد، بشأن برنامج حاسوبي متطور جدا تستخدمه البنوك لإيجاد وتجميد الأصول، ويمكن أن يكون هذا البرنامج مفيدا. كما وافقوا على أن تصبح سويسرا بلدا مرجعيا بشأن التعاون في هذا المجال.

وقد أعربت بعض البلدان، وخصوصا في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرقي آسيا، عن إحباطها لما تراه في الغرب من الكيل بمكيالين في مكافحة الإرهاب، مشيرة إلى حماية الإرهابيين المحتملين تحت قناع قانون اللاجئين، وقبول نشر الدعاية الإرهابية، بل وفي بعض الأحيان توفير الدعم للمنظمات التي تعتبرها تلك البلدان مجموعات إرهابية. وبغض النظر عما إذا كانت هذه الأفكار صحيحة أم لا، فهي أمور سيكون على اللجنة أن تأخذها بعين الاعتبار في المستقبل.

وقد ناقشنا، حين كان ذلك مجديا، ضرورة توفير المساعدة الفنية وإمكانية توفيرها. وكنت أذكر دائما أنني سأرسل كل المعلومات إلى رئيس لجنة مكافحة الإرهاب. وحسب رأيي، هناك حاجة واضحة إلى بذل جهود مشتركة وملموسة من جانب الأمم المتحدة في ذلك الصدد وآمل أن يكون بوسع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، حين تشرع في عملها بصفة كاملة، أن تقوم بمساهمة مهمة في هذا المجال.

وأكدت الكثير من الدول التي تمت زيارتها على التعاون الإقليمي ودون الإقليمي بغرض تعزيز الكفاءات في مجال مكافحة الإرهاب. كما قدمت الدول الأعضاء تقييما قيِّما لجوانب القصور في مظاهر مختلفة من تدابير الجزاءات

وتنفيذها العملي. وهذه كلها مسائل جئت بها إلى اللجنة ونستخدمها في عملنا الرامي إلى التحسين المتواصل للجزاءات. ويسرني خاصة ملاحظة أن الدول المختارة وجدت إفادة كبيرة في تلك الزيارات، وأن اللجنة قد دعيت، في عدة حالات، إلى العودة أو إيفاد ممثلين لفريق الرصد من أجل إجراء مناقشات على مستوى الخبراء. ولذلك، أحث بشدة خلفي على مواصلة زيارة الدول المختارة على النحو الذي كلفنا به مجلس الأمن.

أود الآن أن أتطرق إلى النشاطات المستقبلية للجنة. ما زالت المهام التالية تحتل مرتبة الصدارة في جدول الأعمال وهي: تشجيع الدول الأعضاء على أن تكون استباقية في اقتراح الأسماء التي ستدرج في القائمة الموحدة للجنة، بغية تنفيذ التدابير المحددة في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، ومواصلة تحسين نوعية القائمة، ورصد أنشطة تطبيق الجزاءات من جانب الدول، بمساعدة فريق الرصد، بغرض كشف المشاكل الممكنة واقتراح التدابير لمعالجة تلك المشاكل، وكذلك تناول كيفية تحسين إجراءات الرفع من القائمة والاستثناءات وفقا للقرار ١٤٥٢ (٢٠٠٢). كما ستواصل اللجنة تكثيف حوارها مع الدول الأعضاء، بما في ذلك عبر تقديم الرئيس إحاطات إعلامية منتظمة إلى الوفود، وقيامه بزيارات أخرى مع فريق الرصد إلى الدول المختارة والتجمعات الدولية ذات الصلة، بهدف التقييم الدائم لطريقة تطبيق الجزاءات على أرض الواقع. وستواصل اللجنة تعزيز تعاونها مع لجنة مكافحة الإرهاب وإدارتها التنفيذية، ومع لجنة ١٥٤٠ وجميع الوكالات والمنظمات الدولية ذات الصلة.

وتبقى أولويات اللجنة قائمتها – التي تتضمن حاليا أكثر من ٤٠٠ اسم – وتحديد التحسينات التي يمكن إدخالها على تدابير الجزاءات الحالية. وسيحال ذلك إلى المجلس قبل اعتماد مشروع القرار الجديد في أواسط عام ٢٠٠٥.

وفي الختام، إن اللجنة لعلى علم تام بأن النهج المركز على بلوغ الأهداف فحسب، عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، هو الذي سيجعل مساهمتها في مكافحة الإرهاب هادفة وملموسة. وقد حولت اللجنة تركيزها من الإبلاغ الشامل عن التنفيذ من جانب الدول إلى الحوار النشيط مع الدول الأعضاء. وفي ذلك الصدد، أود أن أُذكر الدول بالفرصة المتاحة لهم لكي يجتمعوا مع اللجنة ويناقشوا المسائل ذات الصلة بقدر أكبر من التفصيل. ويجب ألا تشعر الدول الأعضاء بأن مجموعة من الدول تصمم الجزاءات وترصد تنفيذها، بل أن كل الدول تشكل جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات وسياسيات مكافحة الإرهاب والجهود الرامية إلى تنفيذها. وبهذا وحده سيكون بوسعنا أن ننتصر في المعركة الأكثر تحديا في عصرنا، لمصلحة كل دولة وكل فرد على هذا الكوكب، ونضمن حقهم في العيش دون خوف من الأعمال الإرهابية. وخلال الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، سأطرح بمزيد من التفصيل أفكاري الشخصية في هذا الشأن وما يرتبط به من أمور.

الرئيس: أشكر السفير مونيوز على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الكلمات الودية التي وجهها إليّ وإلى مجلس الأمن.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني لزميلنا، السفير مونيوز، على تقريره الشفوي البالغ الشمول وأن أقدم له أصدق التهاني لما يبديه من مقدرة قيادية هائلة في إدارة دفة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما.

واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧، بوصفها الهيئة الفرعية الرئيسية التابعة لمجلس الأمن والمكلفة بمهمة مكافحة

التهديد الذي يشكله إرهاب القاعدة، تتحمل مسؤولية ضخمة. فلا يعني تلبية الآمال الرفيعة المعقودة عليها مجرد الحد من العثرات في نهاية المطاف إلى أدنى درجة، بل تعني أيضا استعمال جميع الأدوات المتاحة لها على نحو كامل وفعال.

وأهم الأدوات في هذا الصدد هي بدون شك القائمة الموحدة بالأفراد والكيانات التابعة للطالبان وتنظيم القاعدة أو المرتبطة بهما التي وضعتها وتشرف عليها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧. ولهذا السبب ينبغي إيلاء أولوية مطلقة لتحسين نوعية تلك القائمة باستمرار. فيجب أن تتمتع بالمصداقية قدر الإمكان، حتى تشجع الدول على تقديم الأسماء وتوفير معلومات إضافية من شأنها تحسين فعالية القائمة. ومما ييسر كثيرا تحقيق هذا الهدف تحديد إجراءات واضحة لرفع الأسماء من القائمة، مع إيلاء الاعتبار الكافي للشواغل المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية.

وكفالة التنفيذ الكامل لنظام الجزاءات أمر بالغ الأهمية لمواجهة المرونة الشديدة التي تظهرها القاعدة في القيام بخططها الفتاكة. ويتحتم لذلك تزويد لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما بجميع المدخلات اللازمة التي تتيح لها تكوين أوضح صورة ممكنة عن المشاكل العملية التي تواجهها الدول في تطبيق الجزاءات. ويمثل تقديم التقارير من جانب جميع الدول الأعضاء وتحسين الحوار، بما في ذلك عن طريق الاضطلاع بزيارات موقعية، شرطا مسبقا إلزاميا في هذا الصدد.

وكما أظهرت التجارب الأخيرة، فإن الزيارات الموقعية التي يقوم بها كل من رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ وفريق الرصد هي وسيلة لا تقدر بثمن لمعرفة الصعوبات التي تواجهها الدول في تنفيذ نظام الجزاءات ولتحديد احتياجاتها من المساعدة بشكل سليم. وقد شاركت رومانيا بصفتها نائبة لرئاسة اللجنة في الزيارة الأخيرة إلى بلدان مختارة خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر. ونرى كذلك أن تحسين التنسيق والتعاون بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ ولجنة مكافحة الإرهاب في الإعداد لتلك الزيارات أمر مطلوب لتجنب التداخل المحتمل حدوثه. كما ينبغي النظر في قيام ممثلي اللجنتين بزيارات مشتركة.

ويشكل خطر اقتناء القاعدة والمرتبطين بها، وغيرهم من الإرهابيين، أسلحة للدمار الشامل منظورا رهيبا للمجتمع الدولي بصفة عامة. فالعالم اليوم يواجه نطاقاً مزدوجا من الانتشار لكل من أسلحة الدمار الشامل والأعمال الإرهابية. ولا نريد أن ننتظر وقوع حدث شبيه بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر له طابع نووي أو كيميائي أو بيولوجي. ولهذا السبب ينبغي أن تسعى كل من لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما لمزيد من التعاون مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وفريق الخبراء الذي عين لها حديثاً. وبصفتي رئيساً للجنة الأخيرة، أعرب عن استعدادي لمواصلة مشاوراتنا الثلاثية وزيادة تعزيزها.

السيد ديكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيس اللجنة على إحاطته الإعلامية التفصيلية والشيقة للغاية. وأود أن أبدي مجموعتين من الملاحظات.

بادئ ذي بدء، اسمحوا لي بأن أعرب عن تقديري للكيفية الرائعة التي أدار بها السفير مونيوز ومساعدوه أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما خلال الفترة الماضية. ولا أريد أن أدخل في سرد مستفيض،

ولكني أود مع ذلك أن أسلط الضوء على ثلاث نتائج على الأقل نراها بالغة الأهمية فيما يتعلق بالعمل الذي يتولى السفير مونيوز قيادته. لقد كان السفير مونيوز كرئيس للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ حازماً في سعيه لتعزيز عمل اللجنة، ومن ثم لزيادة فعالية الجزاءات. وكما أتيح لنا أن نشاهد ونحن نصغي له الآن، فقد كانت له قدرة ومهارة في التشديد على استمرار خطر القاعدة وتحديد طابعه الجديد بدقة بالغة، أي الطابع الأكثر انتشاراً الذي تتسم به القاعدة الآن، وبالتالي التحدي الجديد الذي تثيره شبكة القاعدة.

ثانيا، عمل السفير مونيوز أيضا بشكل رائع على تحسين التعاون مع الدول الأعضاء. فازداد الارتقاء بالحوار والمعلومات في نيويورك. وكانت الزيارات التي ذكرها السفير مونيوز أيضاً مثمرة للغاية، ونرى أن هذا التعاون، وهو أيضا سعي من أجل الوحدة، ينبغي الحفاظ عليه والمضي في تطويره إن أمكن.

ثالثا، لاحظنا أن السفير مونيوز كان قادرا على اتخاذ الخطوات الضرورية لتعزيز التزام جميع الدول الأعضاء بتنفيذ الجزاءات. وهذا هدف بالغ الأهمية ينبغي المحافظة عليه. ويتعين علينا أن نتذكر دائماً أن الالتزام بالتعاون شرط حاسم إذا أردنا أن يكون عملنا الجماعي فعالا.

وأود أن أشارك السفير مونيوز الإعراب عن نفس الأسف لأن نص تقرير فريق الرصد غير متاح إلا بلغة واحدة. وبغض النظر عن الدفاع عن التعددية اللغوية، أرى أن هذا يعكس قصوراً غريباً في الوعي بالطابع المتعدد الثقافات الذي يتسم به هذا التهديد وكذا الاستجابة التي ينبغي أن توجه إليه. وكنت على استعداد تام لقراءة هذا النص بالإسبانية ولكني سأنتظر بصبر نافد حتى أقرأه بلغتي الأصلية.

فيما يتعلق بالمجموعة الثانية من الملاحظات، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد أن فرنسا ستواصل العمل على تعزيز فعالية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما، وكذا لتعزيز فعالية الجزاءات التي فرضناها على شبكة القاعدة.

ونود أن نؤكد مجددا الملاحظات التي أبديت. فأقول، أولاً، إن الجزاءات الحالية مفيدة، ونحن في الوقت ذاته ندرك نواحي القصور فيها. وينبغي لذلك أن نواصل، جميعنا، التفكير في كيفية تحسين تطبيقها. وكما قال السفير موتوك قبلي، أرى أنه يمكن إحراز تقدم في كثير من المجالات: في تجميد الأصول، وفي التنفيذ العملي للحظر على السفر، وفي تقديم المساعدة لبعض البلدان، كما أشار السفير مونيوز، وأيضاً كما قال السفير موتوك، في المشكلة الهامة المتعلقة بفعالية إجراءات الاستعراض للأفراد الذين يرون أنهم أدرجوا خطأ في القائمة الموحدة بالأفراد والكيانات التابعة للطالبان وتنظيم القاعدة أو المرتبطة بهما التي وضعتها وتشرف عليها اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧، وفي هذا السياق أيضا تكلم السفير مونيوز عن نوعية القائمة. وبالطبع هذا مجال يتعين أن نرتقي بأدائنا فيه.

وفيما يتصل بتعزيز فعالية لجنة الجزاءات، من الواضح أن اتجاهنا في العمل يحافظ على علاقات اللجنة ويعززها مع جميع اللجان التي تتعامل مع الإرهاب أو مع عدم الانتشار. ولا يجوز التعامل مع جوانب الكفاح ضد الأعمال الإرهابية بشكل منفصل – على سبيل المثال، رصد التحويلات المالية غير الرسمية – من دون الربط بينها. وهناك مجال واسع جدا لتوحيد الجهود وتبادل المعلومات بين مختلف اللجان المعنية.

وأؤمن بأن التعقيب الأخير يدعو بشكل أعم إلى مناقشة جماعية لمسألة مكافحة الإرهاب. وقد سرنا أن

نلاحظ أن تقرير الفريق الرفيع المستوى ذكر الحاجة إلى تعبئة أكبر لموارد الأمم المتحدة ورسم استراتيجية عالمية. ونرحب أيضا باعتزام الأمين العام تقديم اقتراحات في هذا المجال؛ ونحن بالطبع، نؤيد ذلك العزم.

ومن دون الحكم مسبقا على الاتجاه الذي قد نتخذه اليوم، فإننا نؤمن بأن من المهم أن نكافح التطرف والتعصب بجميع أشكالهما، إذا أردنا أن تكون مكافحتنا للإرهاب فعالة. ومن الحاسم أيضا أن نوفق بين الكفاح ضد الإرهاب والاحترام الصارم لسيادة القانون.

وأود أن أختتم بترديد الفلسفة التي ذكرها السفير مونيوز. من الواضح اليوم أنه، عندما يتعلق الأمر باستراتيجية مكافحة الإرهاب، يجب أن نحرص على أمرين. أولا، يجب أن نكون أكثر فعالية، وثانيا، علينا أن نتأكد من أن شرعية هذا الإجراء يتم الاعتراف بها وتشاطرها. وأؤمن بأن أسلوب السفير مونيوز في العمل سار على هدي هذين الأمرين لتحقيق الفعالية والتوازن. وفي المجال الواسع جدا الذي سيفتح أمامنا في العام القادم بغية تحسين استراتيجيتنا الشاملة ضد الإرهاب، فإنني أؤمن بأن خبرته والذكاء الخارق الذي يسخره في كل أمر يتعامل معه سيؤديان دورا مهما في مساعدة الأمم المتحدة على التحرك قدما.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر السفير مونيوز على إحاطته الإعلامية. لقد لاحظنا بعين الرضا أن اللجنة بذلت، خلال السنة الماضية، تحت قيادته الممتازة، جهودا فعالة لتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٢٦ (٢٠٠٤). وقد درست اللجنة هذا القرار بدقة وقدمت تقييمات خطية للتقارير القطرية التي قدمتها الدول الأعضاء. كما أجرت مناقشات مستفيضة بشأن التنفيذ الفعال لتدابير الجزاءات. ونقحت القائمة الموحدة وزادت من دقتها.

وقد عززت اللجنة حوارها من خلال التبادلات التي أجرتها مع الدول الأعضاء. وبذل السفير مونيوز جهودا لا تكل بزيارته مختلف البلدان والمناطق للاطلاع على تنفيذ القرار في الميدان. وبصفته رئيسا للجنة القرار ١٢٦٧، ساهم هو وفريقه مساهمة كبيرة في عمل اللجنة، ونود أن نعرب عن تقديرنا الصادق لذلك.

وقد أدى فريق الرصد التابع للجنة واجباته بجدية وساعد اللجنة بنشاط في عملها هذا العام. لذلك نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي بذلها الخبراء في فريق الرصد.

إن مكافحة الإرهاب مهمة طويلة وشاقة. وإن الصين تدعم الدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي. وقد قدمت لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة القرار ١٢٦٧ التابعتين لمجلس الأمن مساهمات هامة في الكفاح ضد الإرهاب الدولي. وإننا ندعم الجهود المتواصلة للجنة لتحسين تدابير الجزاءات، وفقا للظروف المتغيرة، حتى يمكنها أن تصبح أداة أقوى وأكثر فعالية في المعركة ضد الإرهاب الدولي.

ويشكل الكفاح ضد منظمة تركستان الشرقية الإرهابية، الذي تخوضه الصين حكومة وشعبا، مكوّنا هاما من مكونات كفاح المجتمع الدولي ضد الإرهاب وشبكة القاعدة.

وستواصل الصين تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بجدية والمشاركة بنشاط في عمل اللجنتين التابعتين للمجلس وتقديم مساهمتها في محاربة شبكة القاعدة الإرهابية.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا، على غرار الوفود الأخرى، أن أشكر رئيس اللجنة، السفير مونيوز، على إحاطته الإعلامية الشاملة. لقد كان وصفه لأعمال اللجنة في الأشهر الأربعة الأخيرة رائعا جدا. وإن تفاعله الذي لا يكل مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية

وهيئات الأمم المتحدة الأخرى والمجتمع المدني وسع كثيرا نطاق نشاط اللجنة. لقد أصبحت اللجنة، تحت توجيهه المتمكّن، شريكا دينميا في النضال العالمي ضد الإرهاب.

وبما أن التهديد الذي تفرضه شبكة القاعدة التوسعية ما زال يتصاعد، فنظام جزاءات القرار ١٢٦٧ بحاجة إلى التكييف مع التحديات الجديدة. وإن النقطتين التاليتين تبدوان لنا أساسيتين لتعزيز كفاءة اللجنة ومصداقيتها. أولا، إن القائمة الموحدة، التي تمثل الأداة التشغيلية الأهم في نظام الجزاءات، بحاجة إلى تحسينات متواصلة. ويجب أن تصبح أداة مجدية بيد أولئك الذين ينفذون التدابير في الميدان. مثلا، يستحق موظف المصرف الذي من المفترض أن يجمد حساب فرد مسجل اسمه في القائمة وحارس الحدود المكلف بمنع فرد مسجل في القائمة من عبور الحدود أن يتمكنا من العمل على أساس قائمة تتضمن بيانات كافية لتحديد الهوية تُستحدث بشكل منتظم.

القائمة ليست وثيقة سياسية. إنها مصممة لتكون أداة إنفاذ عملية لتجميد الأصول، وحظر السفر وحظر توريد الأسلحة. وبالتالي، يجب أن لا تُزاد أعباؤها ببيانات غير تشغيلية، مثل إدراج أسماء ببيانات ناقصة أو معلومات قديمة جدا، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى تعقيد مهمة الإنفاذ على نحو ملائم وتثبيط همة العنصر المنفذ.

هذه المسائل ليست جديدة. والواقع أن فريق الرصد أشار إليها مرات عديدة وقدم اقتراحات مفيدة، مثل استعراض القائمة باستمرار في عملية غربلة للمعلومات واستخدام التغذية الارتجاعية من الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة مثل الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول). وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على أن أعضاء فريق الرصد اضطلع، تحت توجيه منسق الفريق، السيد ريتشارد باريت، بعمل ممتاز، سواء بصفتهم مستشارين للجنة أو شركاء يعول عليهم من قبل العديد من الدول الأعضاء.

النقطة الثانية التي أريد أن أثيرها تتعلق بموضوع الإجراءات القانونية الواجبة. نظرا لأن من المتوقع أن تصدر محكمة العدل الأوروبية في مطلع العام القادم أحكاما بشأن عدد من القضايا المتعلقة بجزاءات الأمم المتحدة، فإن هذا الموضوع مهم جدا لحكوميتي. إن القانون الدولي ينص بوضوح على أن إجراءات مكافحة الإرهاب يجب أن تحترم في جميع الأوقات الإجراءات القانونية الواجبة وسيادة القانون. ولا يجوز السماح بإجراء مقايضة بين حقوق الإنسان والتدابير الأمنية الفعالة. وفي الحقيقة، يجب أن يظل احترام حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من أية استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب.

ويتناول تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) تأثير هذه المبادئ القانونية على نظام الجزاءات المتعلق بمكافحة الإرهاب. ففي الفقرة ١٥٢ من التقرير، يذكر الفريق أن

”الطريقة التي تُضاف بها الكيانات أو الأفراد إلى قائمة الإرهابيين التي يحتفظ بها المجلس وعدم تمتع المدرجين فيها بإمكانية إعادة النظر أو الطعن في إدراج أسمائهم فيها تثير مسائل خطيرة تتصل بواجب الكشف عن الحقائق وتنطوي على احتمال انتهاك القواعد والاتفاقيات الأساسية المتعلقة بحقوق الإنسان.“

وفي الفقرة ١٨٢، يوصي الفريق بأنه

”عندما تشمل الجزاءات قوائم بأفراد أو كيانات، ينبغي للجان الجزاءات أن تضع إجراءات لإعادة النظر في حالات الكيانات أو الأشخاص

الذين يزعمون أنهم أُدرجوا خطأ في هذه القوائم أو جرى خطأ إبقاؤهم فيها.‘‘

وتؤيد ألمانيا تأييدا كاملا رأي الفريق المتمثل في أن القواعد الحالية للإدراج في قائمة الجزاءات ورفع الأسماء من هذه القائمة بعيدة جدا عن استيفاء المعايير القانونية الدولية، ويتعين تنقيحها بغية تحسين شفافيتها وانطباقها على الجميع. وينبغي أن يوفر الاستعراض المستمر للمبادئ التوجيهية التي تسترشد بها اللجنة فرصة جيدة للنهوض بهذه المسألة الرئيسية، التي قال رئيس اللجنة في إحاطته الإعلامية إنها ستظل تحتل مكانا بارزا في جدول أعمال اللجنة. وهذا سيعزز مصداقية نظام الجزاءات ويعزز تعاون الدول الاستباقي مع اللجنة.

ونحن مقتنعون بأن توصيات الفريق، إذا نُفذت بحسن نية، ستكون أساسا جيدا لتعزيز توافق الآراء على صعيد دولي حيال مكافحة الإرهاب.

ختاما، اسمحوا لي أن أعرب مرة أخرى عن تقدير وفدي الصادق للسفير هيرالدو مونيوز، ولسلفه السفير غابرييل فالديز، وللفريق القدير جدا في بعثة شيلي الدائمة، خاصة السيدة كارلا سيراتزي، على العمل الرائع الذي أنجزاه أثناء ترؤسهما اللجنة على مدى العامين الماضيين.

وأعرب أيضا عن امتناننا لفريق الرصد وللأمانة العامة، خاصة السيدة تاتيانا كوسيو، الذين عملوا جميعا دون كلل لأداء عمل اللجنة الذي كان مرهقا باستمرار.

أخيرا، اسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أؤكد لكم بأن ألمانيا ستواصل التعاون عن كثب مع اللجنة ودعم مساعيها الرامية إلى جعل العالم مكانا أكثر أمنا.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي في الإعراب عن الامتنان للسفير مونيوز، رئيس لجنة الجزاءات المعنية بالقاعدة وطالبان، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى المجلس عن أعمال لجنة ١٢٦٧ وعن أعمال فريق الرصد، وأن أشيد به وببعثته على الطريقة الممتازة التي وجّها بها عمل اللجنة على مدى العامين الماضيين. وأود أيضا أن أحيط علما بالتقرير الثاني، الذي قدمه فريق الرصد في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عملا بالقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤).

لقد حققت لجنة الجزاءات المعنية بالقاعدة وطالبان تقدما كبيرا في مواءمة وتنسيق تنفيذ الجزاءات من جانب الدول في ثلاثة ميادين رئيسية هي: تجميد الأصول المالية، وفرض حظر على السفر، وفرض حظر على الأسلحة. إلا أن من الواضح أن القاعدة لا تزال تشكل خطرا على السلم والأمن الدوليين.

تصادف جلسة اليوم أنها آخر فرصة لوفدي، بوصفه عضوا في مجلس الأمن، كي يناقش عمل اللجنة وفريق الرصد. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات.

أولا، نعتقد أن اللجنة ينبغي أن تجعل العملية المنتظمة لاستعراض وتحديث القائمة الموحدة عملية مؤسسية للحفاظ على كفاءة القائمة وأهميتها. وينبغي أن تُحسن أيضا إجراءات إدراج أسماء في القائمة ورفع أسماء منها وفقا لمقتضيات الإجراءات القانونية الواجبة لجعل هذه الإجراءات شفافة وكفؤة، ولضمان قدر أكبر من التعاون من جانب الدول.

ثانيا، ينبغي ألا يُفسر مفهوم ’’أصدقاء الإرهابيين‘‘ تفسيرا موسعا، لأن هذا يمكن أن يضعف تركيز وفعالية عمل اللجنة.

ثالثا، ينبغي أن تساعد اللجنة الدول على تقوية آلياتها المصرفية والمالية للحيلولة دون إساءة استخدام نظم التحويل البديلة. وينبغي الحرص لتلافي استهداف المؤسسات

الخيرية الإسلامية دون وجه حق، أو إعاقة أعمالها في مجال الرعاية الاجتماعية الحقيقية أو معاقبتها على أعمال بعض موظفيها.

رابعا، لاحظنا قول رئيس اللجنة إن الدول التي زارتها اللجنة استفادت كثيرا من تلك الزيارات. ونعتقد أن الزيارات ينبغي أن تُستخدم، على وجه الخصوص، لتحديد المساعدة الفنية المستدامة الطويلة الأجل التي تحتاجها هذه الدول، وتيسير تقديمها.

خامسا، ينبغي أن تواصل اللجنة النظر لا في التقارير القطرية فحسب، بل أيضا في إجراءات مكافحة الإرهاب التي تتخذها البلدان على الأرض، بصورة عملية، ليتسنى تقييم وفاء هذه البلدان بالتزاماتها التي حددها مجلس الأمن.

سادسا، لاحظنا الجهود التي تبذلها اللجنة للتعاون مع هيئات ولجان الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي السعي لإقامة هذا التعاون في إطار ولايات اللجنة وولايات الهيئات المعنية.

سابعا، تُعنى اللجنة المعنية بالقاعدة وطالبان بمسألة تهم جميع الدول. ولذلك، ينبغي استطلاع سبل ووسائل لإشراك أعضاء الأمم المتحدة في أعمال هذه اللجنة واللجان الأخرى ذات الصلة.

ولا يزال المجتمع الدولي معرّضا لخطر الإرهاب. وباكستان ليست مستثناة من ذلك. والخطر الذي تمثله القاعدة وطالبان مهم بشكل خاص بالنسبة لباكستان، على وجه الخصوص، لأن هاتين المنظمتين استهدفتا باكستان وقيادتها. وقد اتخذنا تدابير شاملة لمكافحة الإرهاب، واتخذنا هذه التدابير حتى قبل ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١. ونحن عززنا إطارنا القانوني الداخلي، ونواصل العمل على تحسين آلياتنا المالية. وتقيم باكستان علاقات تعاون دولي موسعة مع وكالات ثنائية ومتعددة الأطراف تتصدى للإرهاب. وقمنا بأعمال في مناطق القبائل في منطقة حدودنا الغربية، وألقينا القبض على عدد من منتسبي القاعدة أكبر من عدد الذين أُلقى القبض عليهم أي بلد آخر.

بيد أنه يتعين علينا جميعا، بما في ذلك لجنة ١٢٦٧، أن نبقي نصب أعيننا الحاجة إلى استراتيجية أعم تعالج تحدي الإرهاب – تحد يتغير على نحو شامل وفعال. ويتعين على لجنة مكافحة الإرهاب ولجنة ١٢٦٧، اللتين تتصديان لجانب مهم من جوانب خطر الإرهاب، القيام بدور فعال وتعاوني.

وفي ذلك الصدد، لاحظنا أيضا توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير المتعلقة بوضع استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب. لقد وعد الأمين العام بأن يقترح مثل هذه الاستراتيجية في المستقبل القريب. وقد حدد الفريق عددا من العناصر اللازمة لتلك الاستراتيجية، من قبيل الردع؛ وتعزيز الحقوق الاجتماعية والسياسية وسيادة القانون والإصلاحات الديمقراطية؛ وإنهاء الاحتلال ومعالجة أوجه الظلم السياسية الرئيسية؛ والحد من الفقر والبطالة. ونعتقد أنه يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية نهجا مباشرا بقدر أكبر لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب. وقد بيّن الرئيس مشرّف هذا النهج الشامل في مفهومه عن الاعتدال المستنير. ويجب أن ندرج في نهجنا طرق معالجة القضايا الأكبر المتعلقة بالنظام والهيكل، بما في ذلك إصلاح النظام الاقتصادي الدولي غير العادل.

وقدم الفريق أيضا اقتراحات من أجل وضع تعريف قانوني للإرهاب. كما أكد الفريق بحق على أنه ما من سبب يبرر استهداف المدنيين الأبرياء. ونعتقد أن من الضروري أن نضيف هنا أن الإرهاب يمكن أن ترتكبه الأطراف الفاعلة من غير الدول أو الدول نفسها على حد سواء. وإن الأعمال الإرهابية التي تقوم بها بعض الفصائل في حركات التحرير الوطنية الشرعية التي تكافح من أجل تقرير المصير لا تنفي في حد ذاتها صفة الشرعية عن كفاح حركات التحرير الوطنية.

السيد آدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشارك من سبقني في الكلام في تهنئة السفير مونيوز وجميع الأعضاء الآخرين في اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) على عملهم الممتاز. إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير مونيوز تلخص الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في مواجهة آفة العصر الحديث، آفة الإرهاب.

ما الذي ينبغي أن نفعله لمواجهة هذا التحدي؟ إننا نعتقد أن من الضروري اتخاذ موقف الحذر، الذي يُبقي دولنا في حالة من اليقظة الدائمة. ولذلك يؤيد وفد بلادي المبادرات التي تتخذها اللجنة لزيادة فعالية الجزاءات المفروضة ضد الأفراد أو مجموعات الأفراد والكيانات المدرجين في القائمة. وينبغي للجنة أن تواصل بذل جهودها لجعل القائمة فعالة وذات مصداقية بإدراج بيانات تجعل عملية تحديد الأفراد أو الكيانات المدرجين في القائمة أكثر سهولة. وإننا هنا نتفهم الصعوبة التي تواجهها اللجنة فيما يتعلق بتفسير القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، وندعوها، إلى أن تقترح على المجلس في الوقت المناسب، الطرق الكفيلة بتحسين القرار. وهناك أيضا حاجة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لتوفير المساعدة للدول من أجل تعزيز التشريعات الوطنية وقدراتها المؤسسية على مكافحة الإرهاب.

وبالنسبة للتقارير التي يجب أن تقدمها الدول الأعضاء، بموجب القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، عن الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ القرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، فإن وفدي يعتقد أن تأخر بعض الدول في تقديم التقارير لا يعني أنها غير مهتمة بالأمر أو أنها تفتقر إلى الإرادة السياسية. إن اللجنة بحاجة إلى إقامة حوار ومواصلته مع تلك الدول والعمل معها للتعرف على أية عقبات قد تعترض طريقها وتساعدها على تذليل تلك العقبات. ويجب أن تكون اللجنة أكثر انتباها بالنسبة للقيود المادية الحقيقية التي يواجهها الكثير من الدول فيما يتعلق بالقدرات الإدارية والخبرات والقدرات السوقية.

أخيرا، ندعو اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) إلى مواصلة تعاونها مع اللجان الأخرى التابعة للمجلس، لا سيما اللجنة المعنية بمكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠، وكذلك مع المنظمات الأخرى المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة، مثل منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، من أجل تفادي الازدواجية والتداخل، ولتحسين أنشطتها في الميدان بشكل أفضل.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): يرحب وفد بلادي بهذه الجلسة المفتوحة لرئيس لجنة الجزاءات الخاصة بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان، ويشيد بالسفير مونيوز على تقديمه عرضا آخر شاملا ونافذ البصيرة بشأن عمل اللجنة. إن المجلس يشهد مرة أخرى على الالتزام الشخصي للسفير مونيوز في المضي قدما بأعمال اللجنة. وقد تشرفت بأن أشهد بنفسي تفاني السفير مونيوز وأعضاء فريقه، بمن فيهم مساعدته، كارلا سرازي، وكذلك فريق الأمانة العامة، عندما رافقتهم في البعثة الموفدة إلى بلدان جنوب شرقي آسيا، بما في ذلك بلدي، الفلبين، وكمبوديا وتايلند وأستراليا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

إن الولاية المعززة التي أتاحها اعتماد القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) في بداية هذا العام وفرت زخما جديدا لعمل اللجنة. كما أنشأت فريقا جديدا للدعم التحليلي ورصد الجزاءات، الذي كان فعالا جدا وقدم دعما قيما للغاية في تنفيذ أعمال اللجنة وفي تحقيق أهدافها. وسوف تنصب تعليقاتي أساسا على مدى الفائدة المتأتية من جانب من جوانب عمل اللجنة الذي هو الزيارات التي تميزها عن اللجان الأخرى.

وبموجب هذه الولاية المعززة زار فريق الرصد بلدي في آب/أغسطس الماضي، وزار الرئيس وأعضاء الفريق البلد في تشرين الأول/أكتوبر. وكانت الزيارتان هذا العام، على

الصعيدين التقني والسياسي، مفيدتين بشكل متبادل، بالنسبة لبلدي وللجنة. وقد أدت الزيارتان إلى زيادة الوعي، فيما بين وكالات التنفيذ في الفلبين، بالجهد العالمي في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك أفضل الممارسات التي اعتمدتها الدول الأخرى. وفي المقابل، أُبلغت اللجنة بإجراءات الإنفاذ المكثفة التي اتخذتها سلطات الفلبين ضد أنشطة الإرهاب المشتبه فيها وبشأن الصعوبات التي واجهتها في تنفيذ نظام الجزاءات.

وقد أظهرت الزيارة التقنية التي قام بها فريق الرصد أن بعض النجاح قد تحقق، لا سيما في تعقب تحركات الأموال التي تستخدم في الأغراض الإرهابية، من خلال جهود تنفيذ الجزاءات. وبرز أيضا الاعتراف بضرورة توفير الدعم والمساعدة الإقليميين والدوليين لزيادة التصدي لتهديد القاعدة. ومن نفس المنطلق فإن زيارة رئيس اللجنة لبلدي سمحت للفريق بتقييم التزام الفلبين بمكافحة الإرهاب عالميا. وإن الرئيس، في تقريره الشفوي أمام المجلس حول البعثة الموفدة في تشرين الأول/أكتوبر إلى منطقة جنوب شرقي آسيا، قد لاحظ أن ما تتمتع به رئيسة الجمهورية غلوريا مكبغال – أرويو من معرفة متعمقة بالقضايا المطروحة كان مثالا جيدا على تفاني والتزام الفلبين بمكافحة الإرهاب عالميا. وذلك الاهتمام على أعلى المستويات بالقضية تبرهن عليه بشكل صحيح حقيقة أن الهيئتين المشتركتين بين الوكالات المعنيتين أكثر من غيرهما بالسياسات وقوانين الإنفاذ ضد الإرهاب تتبعان مباشرة مكتب الرئيسة.

إن جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها حكومة بلادي لا تركز على إجراءات الإنفاذ فحسب، بل تأخذ أيضا في الاعتبار ضرورة معالجة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب. وعليه، فإن جزءا لا يتجزأ من تلك الجهود يأخذ بعين الاعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وإن برنامج الفلبين لمكافحة الإرهاب الذي يتكون من ١٦ نقطة يشمل، ضمن عناصر أخرى، تعزيز عملية السلام مع جماعات المتمردين وتعزيز التضامن المسيحي – الإسلامي والحوار بين الأديان. ومع ذلك، ما زال أمامنا الكثير من التحديات والكثير من الخطوات التي ينبغي اتخاذها، لا سيما أن تهديد القاعدة يغير ويحول نفسه باستمرار. ولذلك فإن الاستراتيجية التي ينبغي اتباعها في مواجهة هذه الظاهرة يجب أن تكون دينامية ومرنة. وبالتالي فإن وفد بلادي يؤيد تماما الحوار المعزز بين اللجنة والدول الأعضاء.

وإن التقارير التي يطلب فيها إلى الدول الأعضاء تقديم معلومات عن الحالات الفردية أو تجارب بلدانها في تنفيذ الجزاءات مهمة ومفيدة. وتوفر المعلومات المتضمنة في تلك التقارير دروسا قيمة للمجتمع الدولي بأكمله ولفرادى البلدان الأخرى، ويمكن أن تشكل أساسا للحوار المعزز بين دولة عضو معينة واللجنة. والتقارير ليست بالطبع غاية في حد ذاتها، بل مجرد أدوات تجعل مكافحة الإرهاب عالميا أكثر فعالية. ولذلك يناشد وفد بلادي الدول الأعضاء أن تمنح نفسها فرصة التفاعل بقدر أكبر مع اللجنة أو مع فريق الرصد على الصعيد التقني.

وبفضل المساهمة القيِّمة للسفير مونيوز، بقيادته للجنة، والدروس المستقاة وغير المستقاة في إحاطته الإعلامية هذا الصباح، فإن وفدي يتطلع إلى قيادة مماثلة من خلفه في مكافحة الإرهاب الذي تقوم به القاعدة وطالبان.

السيد دي بالاثيو إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أشكر السفير مونيوز على جهوده بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة وطالبان والأفراد والكيانات المرتبطين بهما. فقد ساهم في إبقاء مكافحة الإرهاب على رأس أولويات مجلس الأمن والأمم المتحدة بصفة عامة.

إن إحاطته الإعلامية اليوم غنية عن البيان بشأن عمل اللجنة، وكذلك عمل فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. وتشكل مساهمة كل منهما وفقا للولاية والمهام المنوطتين به، أساسا لإحراز التقدم في المستقبل في جهود مكافحة الإرهاب.

وفي ما يتعلق بتعاون اللجنة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن إسبانيا تعتقد أن الزيارات إلى عدد من البلدان تمثل أداة أساسية ينبغي تعزيزها. ونود أن نؤكد، في ذلك الصدد، أن هذه الزيارات ليست زيارات تفتيش، بل هي عبارة عن زيارات للحوار، كي نتعرف بشكل أفضل على عملية تنفيذ الجزاءات التي ائتمنت اللجنة برصدها.

ويمكنني أن أشهد بصفة شخصية على أهمية هذه الزيارات لأن الفرصة قد سنحت لي لمرافقة رئيس اللجنة في الزيارة الأخيرة إلى كل من الجماهيرية العربية الليبية، وجمهورية إيران الإسلامية، وسويسرا. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أشكر على الملأ سلطات هذه البلدان الثلاثة على تعاونها مع أعضاء اللجنة. ويدلل ذلك على الإنجازات التي يمكن تحقيقها من خلال التعاون بين الدول الأعضاء والهيئات الفرعية لمجلس الأمن.

لقد أشار السفير مونيوز إلى عدد من المهمات التي ينبغي أن تبقى على رأس أولويات عمل اللجنة في المستقبل. والمهم هنا الوقوف على بعض هذه الأولويات. ففي المقام الأول، تؤيد إسبانيا ضرورة الاستمرار في تحسين نوعية القائمة الموحدة للأفراد والكيانات المرتبطين بالقاعدة وطالبان. وينبغي للجنة أن تضمن وضع إجراء يكفل احترام جميع الضمانات القانونية بغية منع وقوع أخطاء تتعلق بالمدرجين في القائمة، وخاصة الأفراد.

ويجب أن نضمن كذلك أن عملية الإدراج في القائمة تتضمن جميع المعلومات التي تجعل من السهل تحديد هوية المدرجين فيها على نحو صحيح. ونعتقد أننا بهذه الطريقة وحدها نستطيع أن نكفل مصداقية عمل اللجنة في تعاونها مع الدول. وفي ذلك الصدد، نعتقد أنه ينبغي لنا تعزيز التعاون مع الهيئات التي تملك الخبرات في هذا المجال، ولذلك نحن سعداء بالاتصالات التي بدأت مع منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، والتي نتوقع منها نتائج ملموسة، مما سيؤدي إلى تحسين القائمة الموحدة وإلى تسهيل استخدامها من قبل الدول الأعضاء.

ومن المهم أيضا التحقق من تنفيذ الدول الأعضاء للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة، مع التأكيد الخاص على كشف المشاكل المحتملة بهدف حلها. وفي ذلك الصدد، تكلم السفير مونيوز في بيانه عن التنفيذ الصحيح للجزاءات في المجال المالي، وقدم توصيات مفيدة ينبغي للجنة أن تسعى إلى تنفيذها ضمن عملها في المستقبل.

ومن المهم، كذلك، التشديد على ضرورة التعاون الوثيق مع المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب، حيث أنه ينبغي ألا يغرب عن أذهاننا أن قرار مجلس الأمن ١٥٣٥ (٢٠٠٤) قد أوكل إلى لجنة مكافحة الإرهاب المسؤولية الرئيسية عن تيسير المساعدة إلى الدول في مكافحة الإرهاب.

وفي ذلك الصدد، أود التشديد على الحاجة في المستقبل إلى أن تفي اللجنة باحتياجات المساعدة التقنية، ليس فيما يتعلق بالنواحي المادية لتنفيذ الجزاءات بشكل فعال فحسب، بل أيضا في تقديم المساعدة إلى الدول التي تحتاج إلى مثل هذه المساعدة لتطوير التشريعات الوطنية امتثالا لالتزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن.

ونتفق أيضا مع السفير مونيوز، عندما شدد على ضرورة الاستمرار في تعزيز التعاون بين لجنة ١٢٦٧ ولجنة ١٥٤٠، ولجنة مكافحة الإرهاب. ونحن على اقتناع بأننا

سنعثر في المستقبل على سبل جديدة لتعميق هذا التعاون، لأن طبيعة عمل هذه اللجان ينبغي أن تتكيف مع ظروف التهديد المتغيرة، الأمر الذي جربناه مؤخرا. ومثلما شهدنا خلال زيارتنا الأخيرة إلى البلدان الثلاثة، فإن التهديد آخذ في التغير والتحول، الأمر الذي يشكل تحديات جديدة للجنة.

وفي الختام، أود أن أهنئ من جديد الممثل الدائم لشيلي، السفير هيرالدو مونيوز وفريقه في البعثة الدائمة لشيلي، وبشكل خاص جميع أعضاء فريق الرصد، على العمل الذي قاموا به، كل وفق ولايته، في قيادة اللجنة والاضطلاع بمهمات الرصد. وعشية انتهاء عضويتنا في مجلس الأمن، نعبر عن ثقتنا بأن الرئيس الجديد للجنة ١٢٦٧ سيتمكن من مواجهة التحديات الجديدة، وهو يدرك حقيقة أن المنظمة يجب أن تستمر في تعزيز إجراءاتها الشاملة والمتسقة والموضوعية في مجال مكافحة الإرهاب.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون لرئيس لجنة ١٢٦٧، السفير مونيوز، على إحاطته الإعلامية الجامعة عن نتائج فترة عمل آخر ١٢٠ يوما للجنة، ولفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات. لقد أنجزا عملا كثيرا ونحن ندين لهما بالعرفان.

أود التعليق على بعض العناصر التي وردت في الإحاطة الإعلامية. إننا نؤيد أقامة اتصالات من جانب اللجنة وفريق الرصد مع لجنة مكافحة الإرهاب وخبرائها، بهدف زيادة التفاعل بين هذه الهيئات. ونؤيد كذلك إقامة اتصالات بين لجنة ١٢٦٧ ولجنة ١٥٤٠، فضلا عن الوكالات الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب.

ونرحب بالاجتماع الذي عقد خلال الفترة المشمولة في التقرير مع ممثلي منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، وبالزيارة التي قام بها فريق الرصد إلى مقر هذه المنظمة لإقامة علاقات تعاون عملية.

وقد أخذنا علما بالمساهمة الكبيرة التي قدمها فريق الرصد لعمل اللجنة، بما في ذلك إعداد رأيه المكتوب حول تقديم الدول للتقارير بموجب قرار مجلس الأمن ١٤٥٥ (٢٠٠٣). ومن المهم الاستمرار في تشجيع الدول التي لم تقدم مثل هذه التقارير بعد على أن تفعل ذلك. ونود أيضا أن نذكر أن النجاح في مكافحة الإرهاب يتوقف على الجهود الموحدة للمجتمع الدولي بأسره. وفي ذلك السياق، نعتقد أن المهم إقامة حوار على أساس من المصداقية بين الدول الأعضاء ولجنة ١٢٦٧ حول جميع جوانب مسألة الجزاءات.

وفي ذلك السياق، نعلق أهمية كبيرة على القيام بزيارات في المستقبل من جانب فريق الرصد ورئيس اللجنة إلى بلدان مختارة. فمثل هذه الزيارات تتيح لنا فرصة التحقق من أن الدول ملتزمة ميدانيا بالوفاء بتعهداتها، وستمكننا من تحديد احتياجات الدعم التقني وغيره من أشكال الدعم من جانب المجتمع الدولي بهدف تنفيذ الجزاءات. ويمكن تحقيق ذلك الهدف من خلال دعوة ممثلي الدول لحضور الاجتماعات مع اللجان.

والقائمة الموحدة هي أحد الأدوات الرئيسية للجنة. وفيما يتعلق بالفترة المشمولة بالاستعراض، يسرنا أن نلاحظ أن تلك القائمة قد اشتملت على أسماء جديدة ومعلومات إضافية أساسية للتعرف على الإرهابيين بشكل سليم. وندعو الدول الأعضاء إلى الاستمرار في توفير مثل هذه المعلومات للجنة بغية زيادة فعالية عملها استرشادا بالقائمة. ونؤيد تماما المهام التي حددتها اللجنة لنفسها للاضطلاع بها في المستقبل.

السيد غسبار مارتنس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): شكرا لكم، سيدي، على عقد هذه المناقشة بشأن عمل لجنة جزاءات تنظيم القاعدة وحركة الطالبان، كما أشكر رئيس

اللجنة، السفير مونيوز، على إحاطته الإعلامية بشأن أنشطة اللجنة وفريق الرصد.

ما زال الإرهاب يمثل تهديدا عالميا يتطلب ردا دوليا متضافرا. وفي السنوات الأخيرة، ومن خلال تنفيذ هجمات إرهابية في أكثر من ١٠ من الدول الأعضاء على امتداد أربع قارات، أظهر تنظيم القاعدة جسامة التهديد الذي يمثله لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وللقيم الأساسية للإنسانية، مثل الحق في الحياة في سلام وأمن والتسامح المتبادل بين الشعوب والأمم، وسيادة القانون، والعدالة والتقدم الاجتماعي. ولذلك، بات من الواضح أن الحملة ضد الإرهاب لا بد أن تنهض على أساس الفهم الكامل لطبيعتها وينبغي أن تقوم على التعاون الدولي.

وفي السنوات الأخيرة، تزايدت بإطراد أهمية الجزاءات المستهدفة بوصفها أداة سياسية لتحقيق أهداف الردع والوقاية. وقد اضطلع مجلس الأمن بدور هام في سد الفجوات في استراتيجية مكافحة الإرهاب. وقراراته ذات الصلة تفرض التزامات موحدة وملزمة لجميع الدول لمكافحة الإرهاب، وتنشئ آليات لرصد الامتثال وتسهيل تقديم المساعدة التقنية.

ولجنة جزاءات تنظيم القاعدة وحركة الطالبان تؤدي دورا رياديا بالغ الأهمية في ذلك المسعى غير العادي. كما أن فريق الرصد يكتسي أهمية حيوية لضمان النجاح الطويل الأجل للجنة ذاتها. وفضلا عن تحليل وسائل تحسين مستوى تقديم التقارير الوطنية ونوعيتها، يقوم هذا الفريق بدور لا يقل أهمية في تقييم مدى فعالية قرارات مجلس الأمن والتشريعات الوطنية والدولية في مكافحة تمويل الإرهاب وإعاقة حركة الإرهابيين والامتثال لعمليات حظر توريد الأسلحة والجزاءات المتصلة بذلك.

وفي هذا الصدد، نشجع فريق الرصد على زيادة تطوير علاقة العمل التي تجمعه مع لجنة مكافحة الإرهاب، واللجنة المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وكل الوكالات الدولية ذات الصلة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية تفادي الازدواجية في تنفيذ ولاية كل منها.

ونوافق تماما على التقييم الذي قدمه الرئيس مونيوز بالنسبة لأولويات جدول أعمال اللجنة، لا سيما ضرورة مواصلة تحسين الجودة. غير أننا نعتقد أنه لا بد من إنجاز مزيد من العمل إن أردنا تحقيق الأهداف المتوخاة من التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن مكافحة الإرهاب. وبناء القدرات في عدد كبير من الدول ما زال يمثل أولوية رئيسية ملحة، وهذا وحده كفيل بتعزيز قدرة الدول.

ويرى وفد أنغولا أن تقديم المساعدة للدول في مجال مكافحة الإرهاب أمر حيوي، لا سيما بالنسبة للدول الخارجة من صراعات مسلحة. وينبغي للجنة أن تنظر بعناية في أفضل الوسائل لبناء القدرات في تلك الدول لمكافحة الإرهاب، خاصة في مجالات مثل الجمارك ومراقبة الحدود وجمع المعلومات وإنفاذ القانون والقطاع التمويلي، بما يسمح لتلك الدول بتعقب تدفقات الأموال المغسولة لتمويل الإرهاب والأنشطة الإجرامية الأخرى. كما أن بناء القدرات يسمح بمزيد من الفعالية في رصد تنفيذ عمليات الحظر على توريد الأسلحة والجزاءات المتصلة بذلك.

وثمة عامل هام آخر يتمثل في قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والقطاع الخاص والمؤسسات المالية على أن تصبح أكثر استباقية في الوقاية من الإرهاب ومكافحته. وفي هذا الصدد، نذكر بالأهمية السابقة التي أرستها عملية كيمبرلي في معالجة دور الموارد الطبيعية في الصراعات المسلحة وفي تنفيذ عمليات الحظر على توريد

الأسلحة والجزاءات المتصلة بذلك. والدروس المستفادة من التعامل مع عملية كيمبرلي يمكن أن تكون مفيدة لعمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). وفي هذا الصدد، ننوه إلى أهمية القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤).

وختاما، فإن السفير مونيوز وفريق موظفيه وأمانة فريق الرصد قد نقلوا اللجنة بفعالية من التصور على الورق إلى الواقع العملي. ولذلك، أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالرئيس الجديد وتأكيد التزام أنغولا بالأهداف المحددة في القرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وبوصف أنغولا عضوا توشك عضويته في مجلس الأمن على الانتهاء، أود أن أشكر السفير مونيوز مرة أخرى على قيادته الملهمة للجنة، وهو ما يدلل على التزام حقيقي بالأهداف العليا للحملة العالمية لمكافحة الإرهاب – ذلك التهديد العالمي المتعاظم الذي لا يمكن مواجهته إلا بالعمل معا لتعزيز تعددية الأطراف.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أشكر الرئيس مونيوز على إحاطته الإعلامية الحافلة بالأفكار وعلى إسهامه الهام في عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان خلال السنتين الماضيتين.

إن الهجمات الإرهابية الأخيرة في جدة، المملكة العربية السعودية، تذكرنا بأن جهدنا الجماعي في مكافحة التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة وحركة الطالبان للسلم والأمن الدوليين ينبغي أن يستمر بلا هوادة. ولا شك لدي في أنه لا يوجد بيننا حول هذه الطاولة من لم يتلق معلومات من الأجهزة الأمنية لبلده بشأن تهديد يمثله تنظيم القاعدة على مصالح ذلك البلد. والتهديد الإرهابي العالمي ما زال يمثل تحديا مستمرا للدول كافة. ونقف كلنا معا في هذا الكفاح. فتلك معركة لا يسع أحدنا أن يخسرها.

وتحديد أصول تنظيم القاعدة وتعقبها وتجميدها لن يكون أيسر من ذي قبل. ويجب تعزيز الإجراءات القائمة الواردة في القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) وجعلها أكثر إحكاما مع مواصلة تحسينها. والقرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤) يستهدف في الفقرة ١ ما يرتبط بتنظيم القاعدة وحركة الطالبان من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. ولا بد من مضاعفة جهود الدول الأعضاء لتحديد تلك الجهات، وبالتالي، ببساطة، إدراج مزيد من الأسماء في قائمة اللجنة.

وثمة شاغل آخر لدى حكومة بلادي أثير في هذا المجلس. فعندما يستند المجلس الموقر إلى الفصل السابع من الميثاق في مواجهة التهديدات المحدقة بالسلم والأمن الدوليين، لا يمكن أن تكون هناك نتيجة مرضية من جانب الدول الأعضاء خلاف الامتثال الكامل بتنفيذ الإجراءات التي يأذن بها مجلس الأمن. والجهود التحليلية لفريق الرصد ما زالت تظهر أنه ليس كل الدول تفي بالتزاماتها بموجب القرار ١٥٢٦ (٢٠٠٤)، أو تتقيد بالمتطلبات الملزمة للإبلاغ. وفضلا عن ذلك، لاحظ الفريق أن نوعية التقارير تتباين بشدة وأنه لا فائدة منها في الحالات القصوى.

أما في الحالات التي تكون الدول قادرة ولكن غير راغبة في المضي قدما في المكافحة والتسبب في إزعاج القاعدة، فيتطلب الأمر أن تجري اللجنة مزيدا من التقصي، بل وربما يقتضي اتخاذ إجراء من جانب المجلس. وأشير في هذا الصدد إلى حالات دول غير ممتثلة للقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) أو أنها لا تمتثل لهذا القرار بصورة كافية كما أنها مصنفة لدى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على أنها غير متعاونة. ولئن كانت تلك الدول ليست هي كل المرشحين لمزيد من المراجعة الدقيقة من اللجنة، إلا أنها تمثل بؤرة واضحة لمزيد من الانتباه. غير أن تحقيق ذلك في مداولاتنا يتطلب مزيداً من العمل من جانب فريق الرصد واستخلاص نتائج واضحة للغاية من تحليلاته. ولا بد أن تتحرك الجهود

المكثفة الإضافية للجنة في ذلك الاتجاه. ووفد الولايات المتحدة ملتزم بتحقيق نتائج ملموسة في هذا الصدد.

إننا نوشك على أن نودع رئيساً في غاية الكفاءة والالتزام والديناميكية للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ونحن نحيي السفير مونيوز على ريادته الديناميكية وجهوده الدؤوبة لدعم عمل اللجنة. ونحيي أيضاً كامل وفد شيلي ونثني علي دوره في النهوض بعمل اللجنة، ولا سيما السيدة كارلا سيراثي، التي كانت كفاءتها المهنية ومثابرتها وتفانيها عوامل رئيسية في إنجاز العديد من مشاريع اللجنة.

والتفاعل البناء بين الجهود المنسقة للرئيس مونيوز ووفده، والعمل الاحترافي الشامل لفريق الرصد – وخاصة كما يرد في تقريره المعمم مؤخراً – والإسهام الدؤوب للأمانة العامة يوفر لنا آلية للدعم تضمن التأكد من حسن مراقبة قرارات المجلس ورصدها بشكل وثيق. ونتطلع إلى العمل بصورة جماعية وإبداعية وفعالة مع الرئيس الجديد للجنة، الذي سيعينه المجلس في كانون الثاني/يناير ، ونحن نتجه صوب فصل الصيف واتخاذ قرار جديد لتعزيز الإجراءات الحالية وتحسينها وربما إضافة إجراءات جديدة تستهدف مواجهة ذلك الخطر الجسيم للسلم والأمن الذي عرفناه في حياتنا. وأشكر السفير مونيوز مرة ثانية على إسهامه القيم في عمل اللجنة.

السيدة بوردي (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): تود المملكة المتحدة أن تشارك من توجهوا بالشكر للسفير مونيوز على الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم. والمملكة المتحدة تقدر تقديراً عالياً الالتزام الذي اتصف به تجاه اللجنة خلال الزيارات التي قام بها في الخارج، تلك الزيارات التي ساعدت على زيادة الوعي بالعمل الذي تقوم به اللجنة كما أكدت أهمية تنفيذ إجراءاتها ميدانياً. لقد عمل بدأب ونجاح من أجل تعزيز المكانة الدولية للجنة.

وأود أن أشارك الآخرين أيضاً في توجيه الشكر إلى فريق الموظفين الذي صاحب السفير مونيوز في مهمته – وبالأخص السيدة كارلا سيراثي، على إسهامها الكبير في عمل اللجنة – كما نشكر الأمانة العامة على دورها الداعم الحيوي. وفريق الرصد أيضاً يستحق منا الشكر على مدخلاته وتحليلاته وحواراته مع الدول الأعضاء، وكلها إسهامات عالية القيمة للجنة. وقد تلقينا للتو التقرير الثاني لفريق الرصد، ونتطلع إلى دراسته وما تضمنه من توصيات بالتفصيل.

وأغتنم هذه الفرصة لأبرز مسألتين ذواتا أهمية مركزية في عملنا في إطار اللجنة. أولاً، قائمة المنظمات والأفراد الإرهابيين.

أود أن أرحب بالعمل الذي بدأ لتحسين نوعية القائمة الموحدة وبالحماس لهذه المهمة الذي يبديه فريق الرصد والدول الأعضاء. فالقائمة ذات أهمية حيوية لتمكين اللجنة من تحقيق أهدافها، وعلينا جميعاً أن نسعى لضمان أن تكون دقيقة وكاملة ومفيدة قدر الإمكان. وفي إطار هذه العملية، يتعين علينا أن نواصل تشجيع كل الدول الأعضاء على تقديم أسماء لإدراجها في القائمة. فالخطر الذي يمثله تنظيم القاعدة ما زال ملحاً وخطيراً وشاملاً لجميع الدول. ومن خلال تقديم أسماء لإدراجها في القائمة، يمكن للدول الأعضاء أن تدلل على التزام واضح بمكافحة الإرهاب وأن توفر سبيلاً مهماً للمجتمع الدولي حتى يتمكن من اتخاذ إجراءات ملموسة ضد الإرهاب.

ثانياً، أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بالحوار الذي تقيمه اللجنة مع المنظمات الخبيرة الأخرى، مثل المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. والمملكة المتحدة تؤيد تماماً زيادة تفاعل اللجنة مع المنظمات الدولية، وتؤمن بأن هذا التعاون سوف يفيد الدول الأعضاء كافة، إذ سيكفل فعالية الجزاءات

على المستوى العملي. وفي الوقت نفسه، نتطلع إلى إجراء حوار نشط بين اللجنة والدول الأعضاء من خلال الزيارات و/أو الحوار الموسع في نيويورك. فهذه العلاقة مع الدول ستكون أحد المجالات الهامة للتنسيق بين هذه اللجنة ولجان المجلس الأخرى، وخاصة لجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي ذلك السياق، أعرب عن التأييد لما ذكره آخرون عن أهمية التنسيق بين هيئات المجلس.

أخيراً، أود أن ألقي نظرة على المستقبل. فقد التزمت اللجنة تحت رئاسة السفير مونيوز بمناقشة المسائل الموضوعية، وأنا واثقة تماماً من أن هذا الالتزام سوف يستمر في عهد خلفه. والمملكة المتحدة تأمل أن يتسنى الاتفاق على مشروع برنامج لعمل اللجنة في أوائل العام القادم، بغية تركيز اهتمام اللجنة على المسائل العالقة.

وتؤكد الملاحظات التي استمعت إليها اليوم على التزامنا الجماعي المستمر بمكافحة الإرهاب والأهمية التي نعلقها جميعاً على عمل اللجنة في ذلك السياق. والمملكة المتحدة قد تمتعت بعلاقات عمل ممتازة مع أعضاء المجلس الحاليين، وهي تتطلع إلى العمل على نحو بناء في إطار اللجنة مع الأعضاء الذين سينضمون إلينا في العام الجديد.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السفير هيرالدو مونيوز على إحاطته الإعلامية الحافلة بالمعلومات عن أنشطة لجنة جزاءات تنظيم القاعدة وحركة الطالبان خلال الأشهر الأربعة الأخيرة. ولأن هذه هي الجلسة الأخيرة للمجلس المكرسة للجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) قبل نهاية العام، أود أن أعبر عن خالص امتناني للعمل الممتاز الذي قام به السفير مونيوز على رأس هذه اللجنة. إن تفانيه يستحق منا التهنئة الحارة، ويسعدني أن أعضاء المجلس قد أجمعوا على ذلك. وأود أيضاً أن أشيد بالمهارة التي أدار بها السفير مونيوز عمل اللجنة، الأمر الذي لم يكن مفاجأة لنا، في ضوء معرفتنا به إبان كان سفيراً لشيلي لدى البرازيل. ويود وفدي أيضاً أن يهنئ السيدة كارلا سيراثي على عملها الممتاز دعماً لأنشطة اللجنة. وأخيراً، أشكر الأمانة العامة على إسهامها الفعال.

(واصل كلمته بالانكليزية)

لقد جمعت اللجنة كمية لا بأس بها من المعلومات المهمة، وخاصة من مصادر خلاف التجهيز المباشر لتقارير الدول الأعضاء. وأشير تحديداً إلى التقارير والتوصيات التي قدمها فريق الرصد، والإحاطتين الإعلاميتين التوضيحيتين اللتين قدمهما البروفيسور روهان غوناراتنا والأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية رونالد نوبل والزيارات التي قام بها الرئيس وفريق الرصد إلى عدد من البلدان، والتي شملت كل مناطق العالم. والتجهيز الملائم لكل هذه المعلومات من شأنه أن يسمح بفهم أوسع للمعركة المستمرة ضد الإرهاب المرتبط بتنظيم القاعدة وتحديد أنسب الآليات لمواصلة تلك المعركة، بما في ذلك تحسين الجزاءات عند الاقتضاء.

وفريق الرصد له دور رئيسي في هذا الصدد. فالقدرة المتزايدة على التحليل التي وفرتها مساعدة ذلك الفريق تمثل إسهاماً هاماً في عمل اللجنة. وعموماً، قدم الفريق توصيات قيمة تركزت على مسائل محددة وعلى التحليل المفصل للمعلومات. والمنافع الواضحة لهذا العمل القدير أصبحت ملموسة بالفعل، أي في التنقيح التقني الذي ووفق عليه مؤخراً لقائمة الكيانات والأفراد الخاضعين للجزاءات. ونشيد بالعمل الذي أنجز في هذا الشأن.

وأود أن أركز ملاحظاتي على نقطتين: أهمية قائمة الكيانات والأفراد الخاضعين للجزاءات والحاجة إلى نهج شامل لمعالجة مسألة مكافحة الإرهاب.

وكما ذكر الرئيس في بيانه، تبقى القائمة بمثابة أهم أدوات عمل اللجنة. ولنفس هذا السبب، فإننا لا نغالي بالتأكيد على ضرورة تحديثها واستيفائها. وكما أكَّدْت في مناسبات سابقة عندما تلقينا إحاطات إعلامية من الرئيس، لا بد من تحديد إجراءات أكثر وضوحاً ومباشرة للتعامل مع التعديلات التي يتم إدخالها على القائمة، بما في ذلك تحسين إجراءات إدراج وشطب الأسماء، مع ربط إجراءات الإدراج والشطب بضمان مراعاة العملية الواجبة فيما يتعلق بالأشخاص والكيانات المدرجين في القائمة.

ويجب أن نتفاعل مع الكمية الكبيرة من المعلومات والتوصيات التي جمعها الرئيس وأعضاء فريق الرصد أثناء الزيارات التي قاموا بها، بما يؤكد للدول الأعضاء جدوى إقامة اتصال مباشر مع اللجنة.

وينبغي أن تهتم اللجنة بتوصيات الفريق المتعلقة بتحسين القائمة، وينبغي تشجيع تقديم المزيد من الاقتراحات في هذا الصدد. وبضمان مصداقية القائمة وإمكانية تطبيق الجزاءات المفروضة، ستكون اللجنة في موقف أقوى لدحض التصورات بأن مكافحة الإرهاب تستهدي بـ ”الكيل بمكيالين“ على ما يبدو.

والحاجة إلى اتباع نهج متعدد الأبعاد لمكافحة الإرهاب تشكل نقطتي الثانية. وسأركز على الحاجة إلى الاستخدام الأفضل للآليات القائمة للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب المتصل بالقاعدة. وكما بيَّن العديدون، فإن تهديد الإرهاب كثيرا ما يكون مرتبطا بالأنشطة الإجرامية الأخرى، مثل غسل الأموال، وتهريب الأسلحة، والاتجار الدولي بالمخدرات. ويمكن أن تقدم آليات التعاون الدولي القائمة في جميع هذه المجالات المزيد من الإسهام في مسعانا المشترك. وكان البيان الذي قدمه أمين عام المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) إلى اللجنة مفيدا جدا في هذا الصدد. ونظرا لأوجه الشبه بين القيود على السفر التي تطبقها الإنتربول على أساس القوائم التي تخضع لسيطرتها والقيود التي تسعى إليها اللجنة فيما يتعلق بحظر السفر، يبدو أن هناك مجالا وافيا لاستخدام الآليات الكفؤة جدا للإنتربول فيما يتعلق بتطبيق الجزاءات.

وإذا تم الوفاء بمقتضيات بعينها، فإن إدماج قائمة اللجنة في قاعدة بيانات الإنتربول سيكون أمرا مجديا، وفي وسعه أن يحظى بالفائدة الإضافية لإدماج عنصر مراعاة الأصول القانونية في القائمة. وإلى جانب الإنتربول، فإن التعاون المعزز مع الآليات الدولية الفعالة الأخرى يمكنه أن يقدم فرصا واسعة للتعاون، وأن يؤدي بقدر كبير إلى تحسين فعالية الجزاءات وترسيخها. ويشكل التعاون مع اللجان الأخرى المعنية بمسائل الإرهاب التابعة لمجلس الأمن مجالا واعدا آخر للتفاعل. وهنا لا نلاحظ فحسب المساعي التي بذلت بالفعل لتعزيز تنسيق أكبر مع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية، فضلا عن التنسيق مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بل نلاحظ أيضا حقيقة أنه من المتصور تحقيق زيادة إضافية لذلك التعاون في عمل اللجنة في المستقبل.

إن أهمية إسهام اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) في مكافحة تهديد الإرهاب تتصل مباشرة بتصورات المجتمع الدولي لعمل اللجنة. ويشكل بذل جهد حقيقي لإدماج التوصيات التي قدمتها الدول، وقدمها الذين وجهت إليهم الدعوة إلى تقديم إحاطة إعلامية للجنة وقدمها فريق الرصد في العمل اليومي للجنة، أفضل طريقة لضمان فعالية أكبر للجزاءات.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للجزائر.

(تكلم بالإسبانية)

أود قبل كل شيء أن أعرب عن امتناني وتقديري للسفير هيرالدو مونيوز على المعلومات المفصلة التي وفرها للمجلس بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩). ولقد كان لتفانيه وعمله الممتاز بوصفه رئيسا للجنة أثر هام على عمل اللجنة، مما جعلها هيئة ديناميكية وفعالة في مكافحتنا المشترك للإرهاب.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أشكر فريق الرصد. ولقد أحطت علما بتقريره الثاني، المقدم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ونلاحظ أن جهود اللجنة خلال الفترة قيد النظر شملت، على نحو خاص، إجراء استعراض للتوصيات الواردة في التقرير الأول لفريق الرصد، الأمر الذي مكّن من الحصول على إدراك أكبر للعديد من المواضيع المبينة في التقرير، مثل أساليب تجميد الأصول، والجوانب القانونية للقائمة الموحدة.

ويشكل التقييم الخطي عملا بالقرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣) إنجازا إضافيا يحسب للجنة. فذلك التقييم التحليلي الخطي بشأن تنفيذ الدول للجزاءات هو التقييم الأول من نوعه في عمل لجنة الجزاءات. وفي هذا الصدد، نود أن نشكر فريق الرصد على جودة تحليل التقارير الـ ١٣٠ التي قدمتها الدول.

وفي ما يتعلق بأنشطة فريق الرصد، فإننا نلاحظ أنه، بالإضافة إلى التقييمات الخطية لتنفيذ الدول لتدابير الجزاءات، حسبما يقتضيه القرار ١٤٥٥ (٢٠٠٣)، التي تبلغنا عن النجاحات التي حققتها الدول والتحديات التي تواجهها في تطبيق تجميد الأصول، وعمليات حظر السفر وحظر الأسلحة، فإن فريق الرصد قدم إسهاما في مجالات أخرى، مثل إجراء تصويبات فنية معينة تتعلق بأسماء الأفراد والكيانات الواردة في القائمة. كما أن أعضاء الفريق قاموا بزيارات إلى العديد من البلدان في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والأمريكتين.

إن التعاون بين اللجنة والدول الأعضاء سيجعل اللجنة مرئية بشكل أكبر ويمنحها المزيد من الظهور. وذلك هو السياق الذي ننظر فيه إلى الزيارات التي قام بها السفير مونيوز وبعض أعضاء اللجنة، فضلا عن فريق الرصد. وأدت الزيارتان اللتان قام بهما مؤخرا السفير مونيوز لبلدان معينة في آسيا وأوروبا وشمال أفريقيا إلى زيادة إطلاع اللجنة على تنفيذ الدول لتدابير الجزاءات، والوعي المتزايد للتهديد الذي تمثله القاعدة، وحاجة بلدان بعينها إلى المساعدة.

وينبغي النظر في النداءات التي وجهتها بعض الدول، ويحدونا الأمل أن يولي المجلس اهتماما لهذه النداءات. أولا، هناك الكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بمعالجة ظاهرة الإرهاب. ثانيا، إن تبادل المعلومات والاستخبارات في مكافحة الإرهاب أمر هام، لأننا نؤمن بأن المعلومات ذات الاتجاه الواحد لن تعمل بشكل فعال على مكافحة الإرهاب. ثالثا، إن الأمر الأساسي هو مكافحة الاتجار بالمخدرات، نظرا لأن صلات الاتجار بالمخدرات بالشبكات الإرهابية وثيقة بشكل متزايد؛ إذ لا توجد تلك الشبكات في آسيا فحسب، بل أيضا في أجزاء أخرى من العالم. رابعا، تقوم حاجة إلى تقديم العون إلى الدول التي تقتضي المساعدة. خامسا، ينبغي التصدي بجدية شديدة لاستخدام الدعاية من أجل الإرهاب وتبريراته. سادسا، ثمة حاجة إلى تفادي أي خلط بين الإسلام والإرهاب.

وأخيرا، فإننا نشاطر السفير مونيوز رأيه بشأن عمل اللجنة في المستقبل وضمن أولويات اللجنة تحسين القائمة، ومواصلة القيام بزيارات، وتعزيز التعاون بين اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) ولجنة مكافحة الإرهاب ومديرها التنفيذي، فضلا عن التعاون مع اللجنة المنشأة عملا

بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

وأود مرة أخرى أن أعرب عن شكري للسفير مونيوز ولفريقه، وخاصة السيدة كارلا سيراتزي.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

(تكلم بالعربية)

المتكلم التالي ممثل اليابان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد هاراغوشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أشكر السفير مونيوز على البيان الذي قدمه اليوم. إن الأعمال الإرهابية التي يرتكبها تنظيم القاعدة وحركة طالبان مستمرة بلا هوادة، وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، شعر الشعب الياباني بالصدمة والحزن حيال قيام جماعة مرتبطة بأبي مصعب الزرقاوي بقتلها شابا يابانيا في العراق. ونتيجة لذلك، فإن اليابان أكثر عزما على الاستمرار في موقفها الأكيد، بالتضافر مع المجتمع الدولي، في مكافحة الجماعات الإرهابية، التي لا تتردد في إزهاق أرواح المواطنين الأبرياء لأغراض سياسية.

وبعدما استمعت إلى إحاطة الرئيس الإعلامية، ومع مراعاة السياسة الراهنة التي تنتهجها اليابان لمكافحة الإرهاب، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية عن أنشطة اللجنة في العام المقبل.

أولا، تعلق اليابان أهمية على تحسين نوعية القائمة الموحدة التي تضعها اللجنة بوصفها مصدرا قيِّما للمعلومات يمكِّن فرادى الدول الأعضاء من اتخاذ تدابير ترمي إلى فرض جزاءات على الإرهابيين. ويحدونا أمل قوي أن يضاف المزيد من المعلومات بغية تمكين الدول الأعضاء من الحصول على قائمة أكثر موضوعية. ولقد قدمت حكومتي مؤخرا، إلى جانب دول أعضاء أخرى، معلومات إضافية بغية إدراجها في القائمة. ومن ناحية أخرى، ومثلما يرد في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565) المقدم إلى الأمين العام، أصبح من الضروري أيضا مراجعة المعلومات المدرجة في القائمة على ضوء التطورات الحاصلة بعد إدراج الأفراد والكيانات في القائمة. وندرك أنه ليس من اليسير تعديل أو حذف معلومات عن أفراد أو كيانات مشتبه فيهم بعد إدراجهم في القائمة، بيد أن ذلك أمر لا غنى عنه، برأينا، من أجل كفالة أن تتضمن القائمة قاعدة بيانات يعتد بها. وفي ذلك السياق، تثمّن حكومتي عاليا موافقة اللجنة مؤخرا على عدد كبير من التصويبات للمعلومات الواردة في القائمة على أساس الأسئلة التي وجهتها إلى الدول الأعضاء.

ثانيا، المهم للغاية زيادة تعزيز التعاون في ما بين الأجهزة ذات الصلة ضمن الأمم المتحدة. وبغية النجاح في مكافحة الإرهاب، من الأهمية القصوى قيام تعاون فعّال مع لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولجنة مكافحة الإرهاب، والهيئات الأخرى ذات الخبرة في ذلك المجال. وإنني على ثقة بأن الزيارات التي قام بها الرئيس للدول الأعضاء مفيدة جدا، والمهم أن يجري تشاطر النتائج التي أسفرت عنها تلك الزيارات مع لجنة مكافحة الإرهاب. ويجب تشاطر المعلومات إلى أقصى حد ممكن مع الأجهزة الأخرى ذات الصلة بمكافحة الإرهاب عما إذا كانت فرادى الدول الأعضاء تعتبر الجزاءات فعالة، وعن المشاكل التي تواجهها في تنفيذ هذه الجزاءات. وقبل كل شيء، لا بد من تشاطر هذه المعلومات مع لجنة مكافحة الإرهاب، لأن لا غنى عنها لفهم احتياجات فرادى الدول الأعضاء من أجل كفالة تنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب.

ثالثا، ومن الأنشطة التي ستضطلع بها اللجنة في العام المقبل، فإن مسألة تحسين وتعزيز تدابير الجزاءات، برأينا، هي

أصعب وأهم مسألة. وتعلق حكومتي بطبيعة الحال أهمية كبرى على تلك المسألة. وعندما نعلم من التقارير التي تقدمها الدول الأعضاء، مثلا، أن أحدا من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة الموحدة لم يجر توقيفه على أية حدود، أو أنه لا توجد حالات تم فيها إنفاذ الحظر على الأسلحة، لا يسعنا إلا أن نسأل أنفسنا عما إذا كانت التدابير فعالة حقا. وينبغي للجنة أن تجري دراسة للتأكد من المشاكل التي تواجهنا في هذا المجال، بناء على التحليل المرتقب عن تدابير فريق الرصد، ولتحديد كيفية ضمان فعالية التدابير. بالإضافة إلى ذلك، ومثلما أشرت إليه في الجلسة العلنية التي عقدت في أيلول/سبتمبر عن أنشطة هذه اللجنة، يحدو حكومتي الأمل في وضع طرائق فعالة من أجل التصدي لحالات حيث يعمد إرهابيون إلى فتح حسابات مالية في الخارج عن طريق انتحالهم بصورة غير قانونية هويات أفراد موجودين بالفعل. ونتطلع إلى تلقي توصيات هامة من فريق الرصد عن تحسين وتعزيز تدابير الجزاءات.

وخلال العام ونصف العام الماضي، عمل السفير مونيوز بنشاط رائع ساعيا إلى تعزيز أهمية لجنة ١٢٦٧ وفعاليتها العملية. وأفهم أن الدول الأعضاء ستسنح لها فرصة أخرى للاستماع إلى السفير مونيوز عندما يقدم بيانه الموجز في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر عن العمل الذي أنجزته اللجنة تحت رئاسته. ومع ذلك، تود حكومتي أن تغتنم هذه الفرصة للإعراب له عن احترامها العميق وتقديرها البالغ على جهوده وإسهاماته خلال ولايته. ونتوجه بالتقدير أيضا إلى موظفيه البارزين. وسينضم بلدي إلى اللجنة بوصفه عضوا غير دائم في مجلس الأمن اعتبارا من الشهر المقبل. ونحن عازمون على بذل قصارى جهودنا خلال عضويتنا في المجلس من أجل تحقيق هدف القضاء على الإرهاب المتعلق بالقاعدة وطالبان. وأود أن أطلب إلى السفير مونيوز أن يواصل تزويدنا بمشورته وتعاونه بشأن هذه المسألة.

الرئيس: المتكلم التالي هو ممثلة تايلند، وأدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة لاوهافان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): يسعدني أن أراكم، سيدي، ترأسون هذه الجلسة، وأهنئكم وبلدكم برئاستكم لمجلس الأمن. يود وفدي في البداية أن يشكر السفير هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة الطالبان على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات والشاملة عن عمل اللجنة عموما.

تولي تايلند أهمية كبيرة لعمل جميع اللجان المنشأة بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وتؤيد النهج الجديد الذي تتبعه لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان بتحويل التركيز من تقارير الدول عن التنفيذ الشامل إلى الحوار الفعال مع الدول الأعضاء. فالحوار لا يوفر للجنة معرفة عميقة وقيِّمة بشأن جهود التنفيذ فحسب، ولكنه يوفر أيضا فهما أفضل للمشاكل التي تواجهها الدول الأعضاء.

وفي هذا الصدد، مما أسعد تايلند أنها استقبلت رئيس لجنة جزاءات القاعدة والطالبان وفريقه في زيارة إلى البلد في تشرين الأول/أكتوبر. وأثبتت الزيارة نجاحها في تزويد اللجنة بمعلومات ميدانية وفي تعزيز مستوى التفاهم والتعاون بين تايلند واللجنة في الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب الدولي. ونحن نرحب باقتراح رئيس اللجنة خلال زيارته أن تقدم تايلند مساعدة تقنية إلى بلدان المنطقة، حيث أن ذلك يتوافق مع قدرة تايلند ورغبتها في أن تفعل ذلك.

لقد اضطلع مكتب تايلند لمكافحة غسل الأموال بدور نشط في تعقب المعاملات المالية وعمليات تحويل الأموال المشبوهة، بالتعاون مع المؤسسات المالية، ولا سيما المصارف التجارية. ولكن لا تزال المصارف التجارية، في بعض الحالات، تواجه صعوبات في أن تحدد بدقة ما إذا

كانت المعاملات المالية تتصل بأنشطة الإرهاب، وخاصة المعاملات الناشئة من مصادر مشروعة ليس لها تاريخ من المخالفات. وبالتالي يتعين علينا تعزيز خبرة المصارف التجارية في ذلك الصدد، بما في ذلك الخبرة التي توفرها المكاتب الرئيسية للمصارف الأجنبية في تايلند.

وتود تايلند أن تشكر الحكومات والمنظمات الدولية التي قدمت التدريب والمساعدة على مكافحة أساليب تمويل الإرهاب وأفانينه إلى مكتب مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك مجموعة إغمونت لوحدات الاستخبارات المالية، وفريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، ومشروع مكافحة غسل الأموال الناشئ عن اجتماع آسيا وأوروبا، وحكومتا المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

في شباط/فبراير أنشأت تايلند مركزا وطنيا للتنسيق لمكافحة الإرهاب والجرائم عبر الوطنية بوصفه مركز اتصالها الوطني للتنسيق بين الوكالات الدولية والمحلية ذات الصلة. والغرض من هذا المركز تنقيح كل المعلومات الاستخبارية المتعلقة بالبيئة الداخلية والخارجية والأمن الوطني في مجالات مثل الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات وغسل الأموال والجرائم الاقتصادية الدولية. وعلاوة على ذلك، صادقت تايلند في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، وقّع مكتب تايلند لمكافحة غسل الأموال على مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية المالية المتصلة بغسل الأموال. وهذا على غرار نموذج مجموعة إيغمونت لوحدات المخابرات المالية ويضم ١٥ بلدا بمستويات مختلفة من التعرض للتهديدات الإرهابية، متقدمة النمو أو نامية، من مناطق جغرافية مختلفة من العالم، هي أستراليا وإستونيا وأندورا وإندونيسيا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبولندا وجمهورية كوريا ورومانيا والفلبين وفنلندا ولبنان والمملكة المتحدة وموريشيوس.

وقد عززت تايلند تدابير الهجرة من أوجه مختلفة، منها إقامة نظام المعلومات المسبقة عن المسافرين/التجهيز المسبق للمسافرين في المطار. وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، وقعت تايلند على مذكرة إعلان نوايا مع الولايات المتحدة لتفعيل نظام تقييم مقارنة تحديد الهوية الشخصية المأمون ، الذي سوف يعزز تدابير الهجرة ويمكن أن يشكل نواة على نطاق البلد بأجمعه لنظام لمراقبة الحدود ضمن برنامج منع الأنشطة الإرهابية.

وفي الختام، تود تايلند أن تؤكد مجددا دعمها للجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة وطالبان وتعاونها معها، وعن استعدادها لتقديم المساعدة الفنية لبلدان المنطقة.

الرئيس: أشكر ممثلة تايلند على الكلمات الودية التي وجهتها لي.

المتكلم التالي هو ممثلة إندونيسيا، وأدعوها لشغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة أسمادي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب باسم وفدي عن تقديري الصادق لأعضاء مجلس الأمن لعقد هذه الجلسة العلنية للاستماع إلى إحاطة إعلامية لرئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن القاعدة والطالبان والأفراد والكيانات المرتبطة بهما عن أعمال اللجنة بوجه عام. وبما أن هذه الجلسة ستمثل آخر إحاطة إعلامية عن فترة الـ ١٢٠ يوما لصاحب السعادة السفير هيرالدو مونيوز بصفته رئيسا للجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧، أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا له لقيادته الفعالة والقدرة الكبيرة على الإبداع التي أظهرها طيلة مدة عمله في رئاسة اللجنة. كما أعرب عن تقديرنا لأعضاء

اللجنة الآخرين، وللخبراء، على إخلاصهم وتفانيهم في العمل.

والتقرير الشامل عن فترة الـ ١٢٠ يوما الذي عرضه الرئيس من فوره يظهر أن اللجنة قد قامت بأعمال واسعة النطاق خلال الفترة قيد النظر. وتشمل هذه الأعمال زيارات قام بها فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات لجنوب شرق آسيا، بما في ذلك إندونيسيا، في ظل خلفية زيارة سابقة قام بها الرئيس نفسه. ويرى وفدي أن هذه الزيارات لا تفيد اللجنة فحسب، بل تفيد الدول الأعضاء أيضا، بتمكينها من تبادل الخبرات والتحديات في مجال تنفيذ الجزاءات مع الآخرين. وفي حالة إندونيسيا، اعتُبرت الزيارة مثمرة بمعنى أنها وسعت نطاق تعاوننا وتضافرنا مع اللجنة. ونرجو أن تؤخذ بعين الاعتبار في تقييمها لنظام الجزاءات المعلومات والشواغل التي أبلغت إندونيسيا بها فريق الرصد لدى زيارته لجاكارتا.

ونود أيضا أن نثني على اللجنة لتقديمها مؤخرا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ تصويبات فنية تتعلق بـ ٥٣ فردا و ١٠ كيانات مدرجة بالقائمة الموحدة. ولن تحسّن التصويبات الفنية نوعية القائمة فحسب، بل ستعزز أيضا فاعليتها وتقلل إلى أدنى حد أو تزيل الأخطاء التي تحدث في الجهود المبذولة للقبض على الأفراد المرتبطين بالقاعدة والطالبان. وفي هذا الصدد، نرجو أن تقدم اللجنة قريبا تصويبات تقنية بخصوص ما تبقي من الأفراد والكيانات.

واسمحوا لي الآن بأن أصف لكم بإيجاز الجهود التي بذلتها إندونيسيا مؤخرا في مكافحة الإرهاب الدولي. في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، افتتح الرئيس سوزيلو بامبانغ يوذويونو الحوار الدولي للتعاون بين الأديان في يوغياكارتا، بإندونيسيا. واشتركت في رعاية هذا الحوار حكومة استراليا، كما اشتركت في تنظيمه محمدية، وهي إحدى أكبر المنظمات الإسلامية في إندونيسيا. وشاركت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا العشرة، علاوة على استراليا وبابوا غينيا الجديدة وتيمور – ليشتي ونيوزيلندا في هذا الحوار. وتمثل الهدف الرئيسي للحوار في تعزيز التفاهم والوئام بين مختلف الطوائف الدينية في منطقتنا وفي أن يشكل أساسا يستند إليه القادة الإقليميون والدينيون في نقل رسائل هامة إلى طوائفهم بشأن التفاهم المتبادل والتسامح والتعايش السلمي. وبتعزيز التفاهم والتعلم من خبرات بعضنا البعض، سوف ينمي هذا التجمع أيضا الإصرار الإقليمي المشترك على مواجهة التحديات من قبيل الإرهاب.

ولم يكن هذا أول حوار تبدؤه إندونيسيا. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٤، في سياق مكافحة الإرهاب، وبوصفها البلد الذي يوجد فيه أكبر عدد من السكان المسلمين في العالم، عقدت إندونيسيا مؤتمرا دوليا للعلماء المسلمين ليتداولوا بشأن طرق أفضل لتقديم الإسلام وإظهار صورته للعالم الخارجي، أي الإسلام بوصفه رحمة للعالمين، على عكس الطريقة التي يجري بها تصويره. وشجع نجاح تلك الجهود إندونيسيا على شن مبادرة دبلوماسية في سياق اجتماع آسيوي أوروبي، لعقد حوار آسيوي أوروبي بين الحضارات والأديان في بالي، بإندونيسيا، في ٢٠٠٥.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا اقتناع إندونيسيا بأن الإرهاب هو مشكلة جميع الدول، وأن أفضل طريقة نستطيع بها محاربة هذا الخطر ودحره هي من خلال النهج المتعددة الأبعاد والمتعددة الأطراف المستندة إلى التعاون الدولي والتآزر فيما بين جميع الأطراف ذات الصلة. وإندونيسيا هي من هذه الأطراف، وكما ذكرنا في الماضي، فنحن نقف على أهبة الاستعداد لاتخاذ التدابير الضرورية والعمل مع الدول والمنظمات الأخرى لكفالة ألا يجد الإرهاب مكانا للاختباء، ولضمان هزيمته.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسفير مونيوز للرد على الأسئلة التي وجهت ولإبداء أي ملاحظات إضافية يود إبداءها.

السيد مونيوز (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر زملائي على إطرائهم العمل الذي قمت به كرئيس للجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان خلال هذه الفترة، وعلى عمل الفريق الذي دعمني في بعثة شيلي، وبصفة خاصة، كارلا سيرازي. وأود أن أشكر الأمانة العامة على دعمها الذي لا يفتر، وبصفة خاصة، فريق الرصد الذي يقوم بتنسيقه السيد ريتشارد باريت، الذي كان مصدر دعم قيم للغاية لأعمال اللجنة، وأثق بأنه سيظل كذلك. كما أود أن أعرب عن تقديري للدعم الذي قدمه زملائي الذين انضموا إليّ في رحلات خلال هذه الفترة والذين أسهموا كثيرا في الحوار الذي أجريناه مع حكومات البلدان التي زرناها. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر للحكومات التي عملنا معها خلال هذه الفترة، وهي استراليا وإيران وتايلند وسويسرا والفلبين وكمبوديا وليبيا، التي لم تستقبلنا استقبالا وديا فحسب، بل استطاعت أيضا أن تنظم مقابلات كانت شديدة الأهمية لعملنا. وأود بصفة خاصة أن أشكر حكومة استراليا، التي استقبلتنا قبل ساعات قليلة أو أيام قليلة فقط من أحد الانتخابات، وكذا حكومة إيران، التي استقبلتنا في عطلة دينية ومع ذلك استطاعت أن ترتب لنا اجتماعات ممتازة.

وأخيرا، أود أن أكتفي بالقول بأنه، رغم عدم وجود أي أسئلة محددة، كانت هناك ملاحظات قيِّمة كثيرة بدا أنها تتفق مع تقييمات لجنتنا، وأتفق مع ما ذكره عدد من المتكلمين اليوم.

أولا، أهمية تعزيز القائمة بأسماء جديدة وتحسين نوعيتها باستمرار. وبذلك يمكن لتلك الأداة أن تظل مفيدة، وأن لا تقل نوعيتها أهمية عن كمية الأسماء التي تتضمنها.

ثانيا، التعاون بين لجنة الجزاءات المفروضة على القاعدة والطالبان، ولجنة مكافحة الإرهاب ولجنة القرار ١٥٤٠، بما في ذلك المقترح المقدم هنا فيما يتعلق بإمكانية القيام بزيارات مشتركة في المستقبل. وتلك تبدو فكرة جديرة بالبحث.

ثالثا، إيلاء الاهتمام لقضايا حقوق الإنسان والإجراءات القانونية الأصولية، خاصة فيما يتعلق بعملية رفع الأسماء من القائمة، وبذلك نقلل من الأخطاء التي نرتكبها وننجز عملنا بأكبر قدر ممكن من الشفافية.

رابعا، التعاون التقني، الذي ينبغي أن يتم على المدى الطويل – كما قال سفير باكستان على ما أعتقد – مع البلدان التي هي بحاجة إليه. وكما قال ممثل بنن، غالبا ما يمثل ذلك مسألة نقص في القدرة لا في الالتزام السياسي. فنقص القدرة يمنع بعض الدول من التنفيذ التام في الميدان للجزاءات المتفق عليها من جانب مجلس الأمن. وعلينا أن نتذكر أن تلك الجزاءات، كما قال ممثل الولايات المتحدة، إلزامية وليست اختيارية. وبالتالي فإن العاجزين عن تنفيذها يجب مساعدتهم، والقادرين على التنفيذ يجب أن يمتثلوا لها.

خامسا، أهمية الزيارات للبلدان والحوار معها، لا سيما في الميدان. وعلى الرغم من فائدة التقارير التي نستلمها، فلا بديل للحوار الملموس؛ وهو يمكّننا من فهم الفروقات الطفيفة والمشاكل والاستماع إلى الملاحظات والمقترحات، التي غالبا ما استلمناها وأصبحت عناصر في بضعة قرارات اعتمدناها. إن الحصول على المعلومات مباشرة من الدول الأعضاء التي قمنا بزيارتها والحوار الذي جرى في نيويورك على السواء لا غنى عنهما كليهما، ويحدونا الأمل أن تستفيد البلدان من فرصة المشاركة في حوار مع اللجنة فتشرح وجهات نظرها أو تطرح شواغلها.

أخيرا، التعاون مع الهيئات الأخرى للأمم المتحدة ومنظمات أخرى مثل منظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول)، التي سبق أن بدأنا معها علاقة مثمرة بشكل خارق للعادة.

وأؤمن بأن هناك اتفاقا كبيرا حاليا فيما يتعلق بعمل اللجنة. وأنا متأكد من أن العمل، في الفترة المقبلة، لن يستمر فحسب، بل يزداد كثافة أيضا.

أود أن أشكر رئيس المجلس على عقد هذه الجلسة وأن أشكر زملائي على ملاحظاتهم الودية فيما يخص عمل لجنتنا.

الرئيس: أشكر السيد مونيوز على التوضيحات التي تقدم بها. وأشكره، مرة أخرى، على خدمته الممتازة التي قدمها للجنة وللأمم المتحدة خلال توليه منصب رئيس اللجنة.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.